

حدّ الجملة (في الفكر العربي)

Les Limites de la phrase dans la pensée
linguistique arabeThe Limits of the sentence in Arabic linguistic
thought

عليّ كشرود

الجزائر 2 Alger

مدخل

تُعَدُّ الجملةُ الوحيدةُ الأساسيّةُ القابلةُ للتّحليل اللّغويّ، وبالنّظر إلى ما وردَ في الثّراث اللّغويّ عند العرب، ندرك أنّ الجملةَ لم يَنْظُرْ إليها النّحاةُ بإهْتِمَامٍ، ولم يولوها الرّعايةَ المطلوبةً في القرون المتقدّمة، فلا هم وضعوا لها تعاريفَ تحدّد مفهومها بدقّة، ولا هم رسموا حدودها، ولا هم كشفوا عن أنماطها... وإنّما كانَ جُلُّ إنشغالهم بهذا الموضوع مُنصبّاً على بيان مكوّناتها لا غير. واستمرّ الوضع على هذه الحال إلى غاية ظهور ابن هشام الأنصاريّ في العصور المتأخّرة أين قلب الموازين رأساً على عقب، وأحدث نقله نوعيّة فيها الشيء الكثير من الإهْتِمَامِ بِالْجُمْلَةِ، فأقبل يكشف عن نظام بنيتها، ويخصر بدقّة قواعدها، ويحلّل بوضوح مكوّناتها الأساسيّة.

ولأنّ الجملةَ تركيبٌ معقّدٌ متعدّد المستويات، فلا شك أنّ طريقة تناولها تختلف باختلاف المدارس والمذاهب النّحويّة، كما أنّ آراء النّحاة القدامى والمحدّثين تباينت حول مسألة التّفريق بين الجملة والكلام: هل هما مُصطلحان مترادفان أم مُفترقان؟ وكيف أنّ المحدّثين تجاوزوا التّقسيم التّقليديّ القديم للجملة باعتبارها لا تُخرُج عن ضربين، هما: الإسميّة والفعلية، إلى تقسيماتٍ أُخرى مثل: الجملة الشرطيّة، والجملة الظرفيّة... وغيرها من التّفريعات التي انطلق فيها أصحابها من مبدأ أنّ التّقسيم الجديد هذا للجملة العربيّة، هو السبيل الأمثل لمعرفة مستوياتها عند إجراء عمليّة التّحليل، وإدراك دلائلها بعمق.

تنقسم الجملة العربيّة عند النّحاة قسامين متميّزين، هما: الجملة الإسميّة، والجملة الفعلية، وكانت هناك محاولات في باب الإجتihad أضافت الجملة الظرفيّة، والجملة الشرطيّة. وشاعت في كتب النّحو مُصطلحات كثيرة تُعبّر عن مفهوم الجملة قديماً مثل: (الكلام)، (المؤلّف)، إلا أنّ ما ميّز هذه المُصطلحات، هو اختلاطها وتداخلها؛ ولكن مع ذلك، ظلّ مُصطلح الجملة الأكثر استعمالاً لدى النّحاة على الإطلاق حتّى وإن كان صاحب (الكتاب) قد إهْتَمَّ بِالْجُمْلَةِ إهْتِمَامًا كبيراً لكن دون تسميتها من حيث مدلولها، وتعيين أنماطها،

وبيان علاقة أجزائها. فالتحويون القدامى، قسّموا الجملة من زاوية الشكّل فحسب، فما ابتدأ منها بإسم، أطلقوا عليها مصطلح: الجملة الإسميّة، وما ابتدأ منها بفعل، سمّوها: جملة فعلية. وما دوتهما من الجمل يُدرج تحت هذين النوعين لا غير، مثل إدراجهم الجملة الشرطيّة تحت مظلة الجملة الفعلية، والجملة الظرفية تحت مظلة: الجملة الإسميّة، وهذا بإجماع عدد كبير من الجمهور قديماً وحتى حديثاً.

وإن كانت الجملة في النحو العربي قديماً وحديثاً حظيت بإهتمام الدارسين لها، فلاّتها محور اللّغة العربيّة وركيزتها الأساسيّة باعتبارها اللبنة التي بها يستقيم الكلام؛ إلاّ أنّ خلافًا واسعًا وقع حول مدلول هذا المصطلح، فكثرت التعاريف لتباين المذاهب النحويّة، وزوايا تناول الجملة عند محاولة تحديده مفهومها. ولكن، بالرغم من الضبابية التي لقت موضوع الجملة في النحو العربيّ في العصور المتقدّمة، إلاّ أنّها تطلّ المصطلح الأساس الذي تقوم عليه الدّراسة النحويّة؛ لأنّها الوحده التي يتألّف منها كلّ كلام، فضلًا عن كونها المركّب الذي يختصّن الفكرة التامة التي يعبر عنها المتكلم؛ إذن، فهي الوسيلة الناقله للأفكار إلى الغير! أوليس الكلام سوى مجموعة من الجمل المفيدة؟

1. حدّ الجملة العربيّة عند النّحاة القدامى والمُحدّثين

1.1. حدّ الجملة لغةً

الجملة بالضمّ « جماعة الشّيء كأنّها أخذت من جملة الحبل؛ لأنّها قوى كثيرة جُمعت فأجملت جملة، ومنه أخذ التحويون الجملة لمركّب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى أخرى »¹، جاء في محكم التنزيل: « وقال الذين كفروا لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة، كذلك لثبتت به فؤادك، وزلّناهُ ترتيلاً »²، أي: مُجتمِعًا. وعليه، فالجملة تدلّ على معنى التّجمّع في مقابل التّفريق، ولهذا قيل: أخذ الشّيء جملةً وباعه جملةً، أي بمعنى: باع الشّيء مُتجمّعًا لا مُتفرّقًا. يقول صاحب (لسان العربي): « والجملة واحدة الجمل، والجملة جماعة الشّيء، وأجمل الشّيء جمعه عن تفرقة، وأجمل له الحساب كذلك، والجملة جماعة كلّ شيء بكمالهِ من الحساب وغيره، وحساب الجمل بتشديد اللّام، الحزف مُقطّعة على أبجد، وقال بعضهم هو حساب الجمل بالتخفيف »³. وفي (مختار الصحاح)

1 الزبيدي (محمد مُرتضى الحسيني): تاج العروس في جواهر القاموس، تحق « عبد الستار أحمد فراج »، مادة: (جمل)

2. سورة: الفرقان، الآية: 23، طبع بالرّسم العثمانيّ على رواية ورش، دار المصحف، القاهرة / (ج.م.ع)، 4691، ص: 492

3بن منظور: لسان العربي، تحق « عبد الله عليّ الكبير » و « محمد أحمد حسب الله » و « هاشم محمد الشاذلي »، دار المعارف، القاهرة/ (ج.م.ع)، مادة: (جمل).

للرّازي (المتوفى سنة 067 هـ) جاء قوله: « الجُمْلَةُ وَاحِدَةُ الجُمْلِ، وَأَجْمَلُ الحِسَابِ: رَدَّهُ إِلَى الجُمْلَةِ »⁴. أما ابنُ فارسٍ (المتوفى سنة 593 هـ)، فيقولُ عن الجُمْلَةِ: « الجِيمُ والمِيمُ واللَّامُ، أَصْلَانِ: أَحَدُهُمَا تَجَمُّعٌ وَعِظَمُ الخَلْقِ، وَالآخَرُ حُسْنٌ. فَالْأَوَّلُ قَوْلُكَ: أَجْمَلْتُ الشَّيْءَ، وَهَذِهِ جُمْلَةُ الشَّيْءِ، وَأَجْمَلْتُهُ: حَصَلْتُهُ، وَقَالَ اللهُ تَعَالَى: (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً) [الفُرْقَان: 23]، وَيجوزُ أَنْ يَكُونَ الجَمَلُ مِنْ هَذَا لِعِظَمِ خَلْقِهِ »⁵. يَتَضَحُّ مِنْ قَوْلِ ابنِ فَارِسٍ، أَنَّ الفِعْلَ (جَمَلٌ)، يَأْتِي بِمَعْنَى تَجْمِيعِ شَيْءٍ مَعَ شَيْءٍ، وَيَأْتِي بِمَعْنَى تَحْصِيلِ حِسَابٍ أَوْ إِجْمَالِهِ، وَقَدْ يَأْتِي بِمَعْنَى الحُسْنِ وَالجَمَالِ. وَجاءَ عَلَى لِسَانِ صَاحِبِ (مُعْجَمِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ المُعَاصِرَةِ) قَوْلُهُ:

« وَالجُمْلَةُ مُفْرَدَةٌ، جَمْعُ جُمَلَاتٍ وَجُمَلٍ: جَمَاعَةٌ كُلُّ شَيْءٍ سِغْرٍ/ تَاجِرٍ جُمْلَةٌ، كَانَ مِنْ جُمْلَةِ أَصْحَابِهَا جُمْلَةُ الأَجْرَةِ المُسْتَحَقَّةِ. وَنَزَلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً: مُتَجَمِّعًا دَفْعَةً وَاحِدَةً لَا مُتَجَمِّمًا مُتَفَرِّقًا. أَخَذَ الشَّيْءَ جُمْلَةً: مُتَجَمِّعًا لَا مُتَفَرِّقًا. بَائِعٌ جُمْلَةً: مَنْ يَبِيعُ البِضَاعَ مُتَجَمِّعَةً لَا مُتَفَرِّقَةً، عَكْسُهُ بَائِعٌ بِالقِطَاعِ. بِالجُمْلَةِ / عَلَى الجُمْلَةِ: إِجْمَالًا، بِصُورَةٍ مُوجَزَةٍ. جُمْلَةُ الأَمْرِ/ جُمْلَةُ القَوْلِ: بِخُلَاصَةٍ وَإِيجَازٍ شَدِيدٍ. جُمْلَةُ الصَّالِحِينَ: جَمَاعَةُ الأَوْلِيَاءِ. جُمْلَةٌ وَتَفْصِيلًا: بِصُورَةٍ شَامِلَةٍ وَمُفَصَّلَةٍ. مِنْ جُمَلَتِهَا: مِنْ مَجْمُوعِهَا، مِنْ بَيْنِهَا »⁶

1.2. حَدُّ الجُمْلَةِ إِصْطِلَاحًا

الجُمْلَةُ حَسَبَ إِصْطِلَاحِ عُلَمَاءِ النَّحْوِ، هِيَ: كُلُّ مُرَكَّبٍ إِسْنَادِيٍّ مِنَ الكَلَامِ سِوَاءِ أَفَادِ السَّمَاعِ شَيْئًا أَمْ لَمْ يُفَدَّهُ، مِثْلُ: أَقَلَّ نَجْمٌ، فَهَذِهِ جُمْلَةٌ مُفِيدَةٌ مُرَكَّبَةٌ تَرْكِيبًا إِسْنَادِيًّا بَيْنَ الفِعْلِ (أَقَلَّ)، وَالفَاعِلِ (نَجْمٌ). وَاعْلَمْ أَنَّهَا القَارِيءُ، أَنَّ اللَّفْظَ المُفِيدَ يُسَمَّى كَلَامًا وَجُمْلَةً، وَتَعْنِي بِالمُفِيدِ: مَا يَحْسُنُ السُّكُوتُ عَلَيْهِ، وَيَفْهَمُهُ السَّمَاعُ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى مَزِيدٍ. وَالجُمْلَةُ فِي عَرَفِ النُّحَاةِ، أَعْمٌ مِنَ الكَلَامِ، فَكُلُّ كَلَامٍ جُمْلَةٌ، وَالعَكْسُ غَيْرُ صَحيحٍ.

14 الرّازي (محمّد أبو بكر بن عبد القادر): مُخْتَارُ الصِّحَاحِ، قاموس عربيّ - عربيّ، دارُ الفِكرِ العربيّ، بيروت/لبنان، ط1، 7991، مادة: (جمل)، ص: 55.

5 ابنُ فارسٍ: مَقاييسُ اللُّغَةِ، تحقّ وضبط « عبد السلام محمّد هارون، دارُ الجليل، بيروت/لبنان، مج1، باب (ج.م وما يليهما)، ص: 184.

6 حمّد مختار عمر: مُعْجَمُ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ المُعَاصِرَةِ، عالمُ الكُتُبِ، بيروت/لبنان، ط1، مج1، 8002، مادة: (الجمل)، ص: 993.

2. مَفْهُومُ الْجُمْلَةِ لَدَى نَحَاةِ الْعَرَبِ الْقَدَامَى

وَأَنَّ أَوَّلَ مَنْ اسْتَعْدَمَ مُصْطَلَحَ (الْجُمْلَةِ) مِنْ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ، أَبُو عَبَّاسٍ الْمُبَرِّدُ (الْمُتَوَفَّى سَنَةَ 582 هـ) ⁷ الْقَائِلُ فِي مَعْرِضِ حَدِيثِهِ عَنِ الْفَاعِلِ: « هَذَا بَابُ الْفَاعِلِ، وَهُوَ رَفْعٌ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: قَامَ عَبْدُ اللَّهِ، وَجَلَسَ زَيْدٌ، وَإِنَّمَا كَانَ الْفَاعِلُ رَفْعًا؛ لِأَنَّهُ هُوَ وَالْفِعْلُ جُمْلَةٌ يَحْسُنُ عَلَيْهَا السُّكُوتُ، وَتَجِبُ بِهَا الْفَائِدَةُ لِلْمُخَاطَبِ. فَالْفَاعِلُ وَالْفِعْلُ بِمَنْزِلَةِ الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ، إِذَا قُلْتَ: قَامَ زَيْدٌ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: الْقَائِمُ زَيْدٌ » ⁸، فَمِنْ كَلَامِهِ، تَبَيَّنَ لَنَا أَنَّ مُصْطَلَحَ الْجُمْلَةِ عِنْدَهُ بِمَعْنَى: الْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ، وَالْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ، وَأَنَّهُ جَعَلَ الْفِعْلَ وَالْفَاعِلَ نَظِيرَيْنِ لِلْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ. يَقُولُ الدَّكْتُورُ عَلِيٌّ أَبُو الْمَكَارِمِ (الْمُتَوَفَّى سَنَةَ 5102م): « وَإِنَّ لَفْظَ الْجُمْلَةِ لَمْ يُسْتَعْدَمْ فِي النَّحْوِ إِلَّا فِي عَصْرِ مُتَأَخَّرٍ نِسْبِيًّا، إِذْ كَانَ أَوَّلَ مَنْ اسْتَعْمَلَهُ مُصْطَلَحًا مُحَدَّدًا الدَّلَالَةَ مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدِ الْمُبَرِّدِ فِي كِتَابِهِ الْمُقْتَضِبِ » ⁹. وَيَقُولُ الدَّكْتُورُ أَحْمَدُ مُحَمَّدُ عَبْدُ الرَّضَائِي:

« وَلَمْ يَكُنْ قَبْلَ الْمُبَرِّدِ اسْتِعْمَالُ الْمُصْطَلَحِ الْجُمْلَةِ، بَلْ أُطْلِقَ سَبِيحُوهُ عَلَى رُكْنِي الْإِسْنَادِ: الْمُسْتَدَّ وَالْمُسْتَدَّ إِلَيْهِ، غَيْرَ أَنَّ الْمُبَرِّدَ لَمْ يُشِرْ إِلَى مَا أَشَارَ إِلَيْهِ سَبِيحُوهُ مِنَ الْعَلَاقَةِ أَوْ الزَّابِطَةِ بَيْنَ رُكْنِي الْجُمْلَةِ -وهي علاقه الإسناد- وظلَّ مَفْهُومُ الْجُمْلَةِ يَتَرَدَّدُ فِي كُتُبِ النَّحْوِ -مَقْصُودًا بِهِ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ، وَالْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ- إِلَى أَنْ جَاءَ ابْنُ جَنِّي ت 293 هـ، فَحَدَّدَ مَفْهُومَ الْجُمْلَةِ عَنْ طَرِيقِ الْمُقَابَلَةِ وَالْمُقَارَنَةِ بَيْنَهُمَا وَبَيَّنَّ عَدَدٌ مِنَ الْمُصْطَلِحَاتِ الْأُخْرَى، وَعَلَى رَأْسِهَا مُصْطَلِحَا الْكَلَامِ وَالْقَوْلِ » ¹⁰.

وَلَمْ يَتَحَدَّدْ مَفْهُومُ الْجُمْلَةِ، وَلَمْ يَكْتَمَلْ نُضْجُهُ إِلَّا بِمَجِيءِ ابْنِ هِشَامِ الْأَنْصَارِيِّ (الْمُتَوَفَّى سَنَةَ 167 هـ) وَتَأْلِيفِهِ لِلْكِتَابَيْنِ: (نُظْمُ الْإِعْرَابِ عَنْ قَوَاعِدِ الْإِعْرَابِ)، وَ(مُعْنَى اللَّبِيبِ)، أَيْنَ نَجِدُهُ قَدْ تَعَمَّقَ فِي فَهْمِهَا، وَبَيَانَ أَقْسَامِهَا، وَمُكَوِّنَاتِهَا، وَمَوْقِعِهَا، وَمُفْرَقَاتِهَا وَبَيْنَ مُصْطَلَحِ الْكَلَامِ مُخَالَفًا بِذَلِكَ سَمَتْ مَنْ تَقَدَّمَ مِنْ النَّحَاةِ فِي النَّسْوِيَّةِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْكَلَامِ مِثْلَمَا فَعَلَهُ الرَّمَحْشَرِيُّ (الْمُتَوَفَّى سَنَةَ 835 هـ)، وَابْنُ يَعِيشَ (الْمُتَوَفَّى سَنَةَ 346 هـ).

⁷ شَاعَ اسْتِعْدَامُ مُصْطَلَحِ (الْجُمْلَةِ) مَعَ مُصْطَلَحِ (الْكَلَامِ) الَّذِي لَمْ يَبْزُرْ كَثِيرًا، وَلَمْ يَتَفَوَّقْ عَلَى مُصْطَلَحِ الْجُمْلَةِ، مَعَ أَنَّ الْكَثِيرِينَ مِنَ النَّحْوِيِّينَ يَتَعَبَّرُونَ بِالْمُصْطَلَحَيْنِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَالْقَلِيلُ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا فِي الْإِسْتِعْمَالِ. وَاسْتَمَرَّ وَضْعُ الْإِتْيَاسِ بَيْنَ الْمُصْطَلَحَيْنِ إِلَى أَنْ أَقْرَأْتُ النَّحَاةَ أَنَّ الْجُمْلَةَ أَعْمُ مِنَ الْكَلَامِ؛ لِأَنَّ الْإِسْنَادَ فِي الْجُمْلَةِ قَدْ يَكُونُ أَصْلِيًّا وَقَدْ لَا يَكُونُ، أَمَا فِي الْكَلَامِ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَصْلِيًّا.

⁸ الْمُبَرِّدُ (أَبُو عَبَّاسٍ): الْمُقْتَضِبُ، تَحَقَّ « مُحَمَّدُ عَبْدُ الْخَالِقِ عَظِيمَةٌ »، عَالِمُ الْكُتُبِ، بَيْرُوت/لُبْنَانِ، (د.ط.)، ج1، (د.ت.)، ص: 8

⁹ د/عليّ أبو المكارم: مَفْهُومَاتُ الْجُمْلَةِ الْعَرَبِيَّةِ، دَارُ غَرْبِ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ، ط1، 7002، ص: 33.

¹⁰ د/أحمد محمد عبد الرضاوي: نَحْوُ النَّصِّ بَيْنَ الْأَصَالَةِ وَالْمُعَاصَرَةِ، مَكْتَبَةُ التَّفَاةِ الدِّينِيَّةِ لِلنَّشْرِ، ط1، 8002، ص: 33.

هذا، وقد قسّم ابن هشام الجُمْلَةَ ثلاثة أقسامٍ مُتمايِزةٍ، هي: الجُمْلَةُ الفِعلِيَّةُ، والجُمْلَةُ الإِسْمِيَّةُ، والجُمْلَةُ الظَّرْفِيَّةُ المَبْدوءَةُ بِالظَّرْفِ أَوْ الجَارِ والمَجْرورِ، وإن كانَ المَخْرُومِيُّ يرى « الجُمْلَةُ الظَّرْفِيَّةُ مُنْتَبِهةٌ عَنِ الإِسْمِيَّةِ »¹¹. وجعلَ الجُمْلَةَ مِنْ زاوِيَةِ أُخْرَى نَوْعَيْنِ، هُما: الجُمْلَةُ الصَّغْرَى، والجُمْلَةُ الكُبْرَى، كما مَيَّزَ بَيْنَ نَوْعَيْنِ أُخْرَيْنِ لَهَا، هُما: الجُمْلَةُ ذاتُ محلٍّ، وجُمْلَةُ غَيْرُ ذاتٍ محلٍّ¹². فالجُمْلَةُ عِنْدَ ابْنِ هِشَامٍ هِيَ لَبِنَةُ الكَلَامِ وَعُنْصُرُهُ الأَسَاسُ؛ فبالجُمْلَةَ نَتَكَلَّمُ، وبِالجُمْلَةَ نَفَكِّرُ، بَلْ هُنَاكَ مَنْ عَدَّهَا مِنْ قَوَاعِدِ الحَدِيثِ. وَمِنْ الثَّابِتِ أَنَّ مَفْهُومَ الجُمْلَةِ لَدَى بَعْضِ قَدَامَى النَّحْوِيِّينَ كَانَ مُرَادِفًا لِمَفْهُومِ الكَلَامِ، وَلَمْ يَكُنْ ثَمَّةَ فَصْلٍ بَيْنَ المُصْطَلَحَيْنِ، وَقَدْ نَصَّ غَيْرُ وَاحِدٍ مَتَّهَمٌ عَلَى أَنَّ الكَلَامَ هُوَ الجُمْلَةُ، قَالَ الرَّمَخَشَرِيُّ: « وَالكَلَامُ، هُوَ المُرَكَّبُ مِنْ كَلِمَتَيْنِ، أُسْنِدَتَ إِحْدَاهُمَا إِلَى الأُخْرَى، وَهَذَا لَا يَتَأَتَّى إِلَّا فِي إِسْمَيْنِ أَوْ فِي فِعْلٍ وَاسْمٍ، وَيُسَمَّى الجُمْلَةَ »¹³. وَذَهَبَ ابْنُ عِيْشٍ فِي شَرْحِهِ مَذْهَبَ الرَّمَخَشَرِيِّ فِي التَّسْوِيَةِ بَيْنَ المُصْطَلَحَيْنِ: الجُمْلَةَ وَالكَلَامَ، قَائِلًا: « وَمِمَّا يُسْأَلُ عَنْهُ هُنَا، الفَرْقُ بَيْنَ الكَلَامِ، وَالقَوْلِ، وَالكَلِمِ. وَالجوابُ: أَنَّ الكَلَامَ عِبَارَةٌ عَنِ الجَمَلِ المُفِيدَةِ، وَهوَ جِنْسٌ لَهَا، فَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ الجَمَلِ الفِعلِيَّةِ وَالإِسْمِيَّةِ نَوْعٌ لَهُ، يَصْدُقُ إِطْلَاقُهُ عَلَيْهِمَا، كَمَا أَنَّ الكَلِمَةَ جِنْسٌ لِلْمُفْرَدَاتِ »¹⁴. أَمَّا ابْنُ مالِكٍ، فَلَمْ يَكُنْ مُسْتَعْمِلًا فِي الأَلْفِيَّةِ إِلَّا مُصْطَلَحَ الكَلَامِ مُرَادِفًا لِلجُمْلَةِ. قَالَ: « كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَأَسْتَقِمَّ * إِسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الكَلِمِ »، وَالأَمْرُ نَفْسُهُ يُقَالُ عَنْ شَرَّاحِ الأَلْفِيَّةِ¹⁵. وَلَعَلَّ أبا زَكَرِيَّا الفَرَّاءَ كَانَ سَبَّاقًا إِلَى اسْتِعْمَالِ مُصْطَلَحِ الجُمْلَةِ فِي كِتَابِهِ (مَعَانِي الفُرَّانِ)، فَهُوَ القَائِلُ: « وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ (سِوَاءَ عَلِيكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ) [الأعراف: 391] فِيهِ شَيْءٌ يَرْفَعُ (سِوَاءَ عَلِيكُمْ) لَا يَظْهَرُ مَعَ الإِسْتِفْهَامِ. وَلَوْ قُلْتُمْ: سِوَاءَ عَلِيكُمْ صَمْتَكُمْ وَدَعَاؤُكُمْ، تَبَيَّنَ الرَّفْعُ الَّذِي فِي الجُمْلَةِ »¹⁶.

إِنَّ المُتَصَفِّحَ لِلْكِتَابِ، لَا يَعْزُرُ فِيهِ عَلَى اسْتِعْمَالِ صَاحِبِهِ لِمُصْطَلَحِ الجُمْلَةِ، فَحَدِيثُهُ لَا يَعْدُو أَنْ يَكُونَ حَدِيثًا عَنِ الكَلَامِ فِي بَابِ أُطْلِقَ عَلَيْهِ إِسْمٌ (بَابِ الإِسْتِقَامَةِ مِنَ الكَلَامِ 11 مَهْدِي المَخْرُومِي: فِي النَّحْوِ العَرَبِيِّ، نَفْدٌ وَتَوْجِيهُ، مَنَشُورَاتُ الرَّائِدِ العَرَبِيِّ، بِيروت/لُبْنان، ط2، 6891، ص: 52.

12 وسار على ما ذهب إليه ابن هشام من تقسيم الجُمْلَةَ، كُلٌّ مِنْ: الشَّيْخِ خَالِدِ الأَزْهَرِيِّ (المُتَوَفَّى سَنَةَ 509 هـ)، وَالسُّيُوطِيِّ (المُتَوَفَّى سَنَةَ 119 هـ)

13 الفَرَّاءُ (أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ زِيَادِ بْنِ عَبْدِ اللهِ): مَعَانِي الفُرَّانِ، دَارُ الكِتَابِ العِلْمِيَّةِ، بِيروت/لُبْنان، ج2، ص: 591.

14 ابْنُ هِشَامِ الأَنْصَارِيِّ: مُغْنِي اللُّبِّيِّ، دَارُ اللُّبَابِ لِلدِّرَاسَاتِ وَتَحْقِيقِ التَّرَاثِ، إِسْطَنْبُول/تُرْكِيَا، 8102، ص: 094.

15 ابْنُ هِشَامِ الأَنْصَارِيِّ: نَظْمُ الإِعْرَابِ عَنِ قَوَاعِدِ الإِعْرَابِ، جَامِعَةُ الرِّيَاضِ، ج1، 1102، ص: 52.

16 ابْنُ مَنظُورٍ: لِسَانُ العَرَبِ، تَحَقَّ « عَبْدِ اللهِ عَلِيَّ الكَبِيرِ » وَ« مُحَمَّدٌ أَحْمَدٌ حَسَبِ اللهِ » وَ« هَاشِمٌ مُحَمَّدٌ الشَّاذِلِي »، دَارُ المَعَارِفِ، القَاهِرَةُ/ج.م.ع.)، مَادَّةُ: (جمل)

والإحالة)، فهو القائل: « فَمِنْهُ مُسْتَقِيمٌ حَسَنٌ، وَمُحَالٌّ، وَمُسْتَقِيمٌ كَذِبٌ، وَمُسْتَقِيمٌ قَبِيحٌ، وما هو مُحَالٌّ كَذِبٌ »¹⁷، فالجُمْلَةُ عِنْدَ سَبِيئُونِهِ (الْمُتَوَفَّى سَنَةَ 081 هـ)، عبارةٌ عَنِ الْكَلَامِ الَّذِي يَحْسُنُ أَنْ يَسْكُتَ الْمُتَكَلِّمُ عِنْدَ انْتِهَائِهِ لِاسْتِقْلَالِهِ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ وَالْمَعْنَى، وهو ما ذَهَبَ إِلَيْهِ فِي مَسْأَلَةِ التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْجُمْلَةِ وَالْكَلَامِ: ابْنُ السَّرَّاجِ (الْمُتَوَفَّى سَنَةَ 613 هـ)، وَعَبْدُ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيُّ (الْمُتَوَفَّى سَنَةَ 174 هـ)، وَالرَّمْخَشَرِيُّ (الْمُتَوَفَّى سَنَةَ 835 هـ) « وَقَدْ عْتَبَرَ ابْنُ السَّرَّاجِ [ت 613 هـ] الْجُمْلَةَ وَالْكَلَامَ مُتْرَادِفَيْنِ بِالرَّغْمِ مِنْ تَأْكِيدِهِ أَنَّ الْجُمْلَةَ هِيَ النَّوْأَةُ التَّرْكِيبِيَّةُ سِوَا مَا كَانَتْ اِسْمِيَّةً أَمْ فِعْلِيَّةً، شَأْنُهُ شَأْنُ الْمُبْرَدِ [ت 582 هـ] فِي الْمُفْتَضَبِ، فَقَدْ أَعَدَّهُمَا مُتْرَادِفَيْنِ »¹⁸. وإذا ما عدنا إلى ما قَبْلَ هَؤُلَاءِ الْجِهَابِيَّةِ مِنَ النَّحَاةِ الْعَرَبِ، أَي: إِلَى عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ أَمْثَالِ الْخَلِيلِ (الْمُتَوَفَّى سَنَةَ 571 هـ) وَتَلْمِيذِهِ، فَإِنَّا لَا نَعْتَزُّ الْبِتَّةَ عَلَى مُصْطَلَحِ الْجُمْلَةِ، وهو ما اسْتَعْرَبَهُ د/عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْحَاجِ صَالِحٍ بِقَوْلِهِ: « فِهَذَا أَمْرٌ غَرِيبٌ آخَرٌ، فَلَا يَوْجَدُ أَيُّ أَثَرٍ لِلْكَلِمَةِ فِي كِتَابِ سَبِيئُونِهِ، وَكَذَلِكَ عِبَارَةٌ جُمْلَةً مُفِيدَةً لَا أَثَرُ لَهَا فِي الْكِتَابِ »¹⁹. وَلَكِنْ، لَا غَرَابَةَ إِذَا أَكَّدْنَا اسْتِعْمَالَ الْخَلِيلِ فِي كِتَابِهِ (الْجُمْلُ فِي النَّحْوِ) الْمُصْطَلَحِ الْجُمْلَةَ فِي مَعْرِضِ حَدِيثِهِ عَنِ مَجْمُوعَةِ الْإِفَاتِ أَوِ اللَّامَاتِ أَوِ الْهَاءَاتِ أَوِ الْوَاوَاتِ بِهَذِهِ الصِّيغَةِ: (جُمْلُ الْأَفَاتِ)، وَ(جُمْلُ اللَّامَاتِ)، وَ(جُمْلُ الْهَاءَاتِ)، وَ(جُمْلُ الْوَاوَاتِ). إِلَّا أَنَّ الْخَلِيلَ ابْنَ أَحْمَدَ، لَا يَقْصِدُ لَفْظَ (الْجُمْلِ) بِالْمَفْهُومِ الْإِصْطِلَاحِيِّ. وَإِنَّمَا قَصَدَ إِجْمَالَ الْقَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ فِي شَيْءٍ أَبْوَابِ النَّحْوِ فِي شَكْلِ مَلَخِصٍ لِتِلْكَ الْقَوَاعِدِ مِنْ بَابِ التَّوْضِيحِ وَإِزَالَةِ الْغُمُوضِ « هَذَا كِتَابٌ فِيهِ جُمْلَةُ الْإِعْرَابِ »²⁰. أَمَا عَنْ سَبِيئُونِهِ، فَهِيَ وَكَتَفِي بِاسْتِعْدَادِ مُصْطَلَحِ (الْكَلَامِ) فِي مُقَابِلِ الْجُمْلَةِ الَّتِي تَحَدَّثُ عَنْ مَفْهُومِهَا، وَمُكُونَاتِهَا، وَطَرِيقَةِ بِنَائِهَا، فَضْلاً عَنِ إِشْتِرَاطِ مَعْيَارِ (الْفَائِدَةِ)، وَ(الْإِسْنَادِ). وَإِنْ كَانَ الْقَارِئُ أَوِ الْبَاحِثُ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى كَلِمَةِ (الْجُمْلَةَ) فِي ثِنَايَا (الْكِتَابِ)، فَهِيَ اسْتِعْمَالٌ لِغَيْرِ الْمَفْهُومِ الْإِصْطِلَاحِيِّ، فَيَقُولُ مِثْلًا فِي بَابِ مَا يَحْتَمِلُ الشَّعْرُ: « وَمَا يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ أَدْكُرَهُ لَكَ هَهُنَا؛ لِأَنَّ هَذَا مَوْضِعُ جُمْلٍ »²¹، وَقَالَ أَيْضًا: « وَجُمْلَةُ هَذَا الْبَابِ، أَنَّ الزَّمَانَ إِذَا كَانَ مَاضِيًا أُضِيفَ إِلَى الْفِعْلِ... »²²، وَ« فِهَذِهِ جُمْلَةُ هَذَا

17 سَبِيئُونِهِ (أَبُو بَشِيرٍ عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ بْنِ قَتَبِز): الْكِتَابُ، تَحَقَّ « عَبْدُ السَّلَامِ مُحَمَّدُ هَارُونَ »، مَكْتَبَةُ الْخَانِجِيِّ، الْقَاهِرَةَ/ (ج.م.ع.)، ط1، 8991، ص: 52

18 مُخْتَارُ نَوِيَّاتِ: اللِّسَانِيَّاتُ وَاللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ، مَجْلَدٌ نِصْفُ السَّنَوِيَّةِ تُعْنَى بِقَضَايَا اللِّسَانِيَّاتِ وَاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَالثَّرَاثِ، كَلْبِيَّةُ الْأَدَابِ - جَامِعَةُ عَنَابَةَ، عَنَابَةَ/الْجَزَائِرِ، 2ع، دَيْسَمْبَرُ 6002، ص: 671

19 الْمَرْجِعُ نَفْسُهُ، ص: 176-177

20 الْفَرَاهِيدِيُّ (الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ): الْجُمْلُ فِي النَّحْوِ، تَحَقَّ « فَخْرُ الدِّينِ قِبَاوَةَ »، مَوْسَسَةُ الرِّسَالَةِ، الْقَاهِرَةَ/ (ج.م.ع.)، ط1، 5891، ص: 33.

21 سَبِيئُونِهِ (أَبُو بَشِيرٍ عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ بْنِ قَتَبِز): الْكِتَابُ، تَحَقَّ « عَبْدُ السَّلَامِ مُحَمَّدُ هَارُونَ »، مَكْتَبَةُ الْخَانِجِيِّ، الْقَاهِرَةَ/ (ج.م.ع.)، ط1، 8991، ص: 23.

122 الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ، ص: 311.

كَلِّهِ»²³. فسيبويه نراه يُكْتَفَى بِذِكْرِ الْعُنَاصِرِ الْمُؤَلَّفَةِ لِلْجُمْلَةِ فِي بَابٍ خَاصٍّ لِهَذَا الشَّانِ (هذا بَابُ الْمُسْتَدِّ وَالْمُسْتَدِّ إِلَيْهِ)، وَهُمَا: الْمُسْتَدُّ (tacidérP)، وَالْمُسْتَدُّ إِلَيْهِ (tejuS) لِكُونِهِمَا طَرَفِي الْإِسْنَادِ، يَقُولُ: « وَهُمَا مَا لَا يُغْنِي وَاحِدٌ مَهُمَا عَنِ الْآخَرِ، وَلَا يَجِدُ الْمُتَكَلِّمُ مِنْهُ بُدًّا، فَمِنْ ذَلِكَ الْإِسْمُ الْمُبْتَدَأُ وَالْمُبْتَنِي عَلَيْهِ»²⁴.

إِنَّ الْحَدِيثَ عَنِ الْجُمْلَةِ فِي الْإِصْطِلَاحِ، لَا يُدْسِنَا النَّظَرَ فِي مَفْهُومِهَا عِنْدَ الْبَلَاغِيِّينَ، وَعَلَى رَأْسِ هَؤُلَاءِ: الْجُرْجَانِيُّ الَّذِي قَالَ: « الْكَلَامُ، هُوَ الْقَوْلُ الدَّالُّ عَلَى مَعْنَى يَحْسُنُ السُّكُوتُ عَلَيْهِ، وَعُنَاصِرُ تَكْوِينِهِ: الْإِسْمُ، وَالْفِعْلُ، وَالْحَرْفُ. وَلَيْسَ بِالْإِزْمِ أَنْ تَجْتَمِعَ هَذِهِ الْعُنَاصِرُ الثَّلَاثَةُ، فَقَدْ يَكُونُ الْكَلَامُ مُكَوَّنًا مِنْ إِسْمَيْنِ... أَوْ مِنْ فِعْلٍ وَإِسْمٍ... وَقَدْ تَجْتَمِعُ الْعُنَاصِرُ الثَّلَاثَةُ فِي كَلَامٍ...»²⁶، وَهَذِهِ الْعُنَاصِرُ الثَّلَاثَةُ جَمِيعُهَا مُتَّصِلٌ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ « لَا نَظْمٌ فِي الْكَلِمِ وَلَا تَرْتِيبٌ حَتَّى يُعْلَقَ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، وَيُنْبِئُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ... وَلِكُلِّ جُمْلَةٍ رُكْنَانِ أَسَاسِيَّانِ، هُمَا: الْمُسْتَدُّ إِلَيْهِ، وَهُوَ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ أَوْ الْمُتَحَدَّثُ عَنْهُ. وَالْمُسْتَدُّ، وَهُوَ الْمَحْكُومُ بِهِ أَوْ الْمُخْبَرُ عَنْهُ»²⁷.

وَمِنَ الَّذِينَ سَبَقُوا ابْنَ هِشَامٍ فِي عَدَمِ التَّسْوِيَةِ بَيْنَ مُصْطَلَحِي: الْجُمْلَةِ وَالْكَلامِ، نَذْكُرُ الْعَلَامَةَ رَضِيَّ الدِّينِ الْإِسْتَرَابَادِيَّ (الْمُتَوَفَّى سَنَةَ 686 هـ)، فَالْكَلامُ عِنْدَهُ هُوَ الْقَوْلُ الْمُفِيدُ بِالْقَصْدِ، وَالْجُمْلَةُ عِبَارَةٌ عَنِ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ، وَالْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ وَمَا كَانَ بِمَنْزِلَةِ أَحَدِهِمَا²⁸. وَمِمَّا سَبَقَ، يَتَبَيَّنُ لَنَا الْإِخْتِلَافُ الْوَاسِعُ بَيْنَ الْكَلَامِ وَالْجُمْلَةِ. فَالْكَلامُ فِي أَصْلِ اللُّغَةِ، عِبَارَةٌ عَنِ الْأَصْوَاتِ الْمَفْهُومَةِ وَالْمُفِيدَةِ، أَيْ: اللِّسَانِ الْبَشَرِيِّ، وَهَذَا بِتَأْيِيدِ كُلِّ مِنْ: ابْنِ الْحَاجِبِ، وَابْنِ هِشَامٍ، وَابْنِ مَالِكٍ، وَالسِّيُوطِيِّ، وَالْفَاكِهِيِّ. فِي حِينِ أَنَّ الْكَلَامَ فِي إِصْطِلَاحِ النُّحَاةِ، هُوَ: اللَّفْظُ الْمُرَكَّبُ الْمُفِيدُ بِالْوَضْعِ فَائِدَةً يَحْسُنُ السُّكُوتُ عَلَيْهَا... وَأَقْسَامُهُ ثَلَاثَةٌ: إِسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ مَعْنَى، وَنَجْدُ الْكَثِيرِ مِنَ النُّحَاةِ مَنْ يَتَبَيَّنُ هَذَا الْمَفْهُومَ مِنْ أَمْثَالِ: ابْنِ أَجْرُومَ، وَالْجَازُولِيِّ، وَالسَّهِيلِيِّ، وَابْنِ هِشَامٍ.

وَمِنَ أَعْلَامِ النَّحْوِ الَّذِينَ لَمْ يُحَدِّدُوا مَفْهُومَ الْجُمْلَةِ وَمَلَامَحَهَا، يَحْبِي بُنْ زِيَادِ الْفِرَاءِ (الْمُتَوَفَّى سَنَةَ 702 هـ)، فَقَدْ اسْتَعْدَمَ الْجُمْلَةَ لِغَيْرِ مَعْنَاهَا الْإِصْطِلَاحِيِّ فِي كِتَابِهِ (مَعَانِي

123 المصدر نفسه، ص: 802.

24 المقصود بمصطلح (المبني عليه): الخبر، لكونه يبنى على المبتدأ ويخبر عنه.

25 سيبويه (أبو بشر عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ بْنِ قَتَبَةَ): الْكِتَابُ، تحق «عبد السلام محمد هارون»، مكتبة الخانجي، القاهرة/ (ج.م.ع)، ط1، 8991، ص: 32.

26 د/عبد اللطيف عبد الستار: مباحث في اللغة العربية، المكتب الجامعي الحديث، 5091، ص: 852.

27 المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

28 مختار نوبوات: اللسانيات واللغة العربية، مجلة نصف السنوية تُعنى بقضايا اللسانيات واللغة العربية والتراث، كَلِيَّةُ الْأَدَابِ-جَامِعَةُ عَنَابَةَ، عَنَابَةُ/الجزائر، ع2، ديسمبر 6002، ص: 671

القرآن)، ومن ذلك قوله: « وقد وَقَعَ الفعلُ في أوّل الكلام، وهو ما نُطْلِقُ عليه الآنَ الجُمْلَةَ الفعليةَ »²⁹، ويضيفُ في موضعٍ آخر: « وتقول: قد تبيّن لي أ قام زيد أم عمّر؟ فتكونُ الجُمْلَةُ مرفوعةً في المعنى كأنك قلت: تبيّن لي ذلك »³⁰. فالجملة ههنا في كتابه، غيرُ مُحدّدةٍ بتعريفٍ واضح. أما أبو العباس المبردُ (المتوفى سنة 582 هـ)، كان من الذين أتى مُصطلحُ الجملة على يده في كتابه (المقتضب) يحتملُ الدلالةَ على الفعلِ وفاعله، وعلى المُبتدأ والخبر، فقد قال: « الأفعالُ مع فاعليها جُمْلٌ »³¹، وقال أيضا: « ومثلُ هذا من الجُمْل قولك: مررتُ برجلٍ أبوه مُنطَلِقٌ، ولو وضعتُ موضعَ رجلٍ معرفةً فكانتِ الجملةُ في موضعِ حالٍ، فعلى هذا تجرِي الجُمْلُ »³²، فالجملةُ عند المبردِ، تدلُّ دلالةً واضحةً على التركيبِ الإسناديِّ سواء كان المُسنَدُ فيه فِعْلاً أم اسماً³³.

وإنَّ المُتصَفِّحَ لكتاب (الجُمْل)، يجدُ قولَ صاحبه: « أما الجُمْلُ فتَنقَسِمُ قِسْمَيْنِ: اسْمِيَّةً وفِعْلِيَّةً. فالاسْمِيَّةُ، هي جُمْلَةُ المُبتدأ والخبر أو ما أصلُهُ المُبتدأ والخبر. والفِعْلِيَّةُ، هي الجُمْلَةُ الَّتِي صدرَها فعلٌ »³⁴. فالزجاجيُّ (المتوفى سنة 733 هـ)، لم يتعرّضَ للجُمْلَةِ بالتعريفِ الدقيق. وقد تمكّنتِ التّسويةُ بينَ مُصطلحيّ: الجُمْلَةِ والكلام، وعدمِ الإهتمامِ بوضعِ تعريفٍ مُحدّدٍ للجُمْلَةِ لدى شيوخِ النّحو إلى غايةِ مُنتصفِ القرنِ السّادسِ الهجريِّ أينَ ظهرَ كتابُ (مُعني اللّيبِ عن كُتبِ الأعرابِ) لصاحبه ابنِ هشامِ الأنصاريِّ (المتوفى سنة 167 هـ)، وفيه من الحديثِ عن الجُمْلَةِ وأبعادها، وحُدودها ما يزيقُ إلى مُنزلةِ التّعريفِ الواضحِ والمُستفيضِ للمُصطلحِ، فهو أوّلُ مَنْ تناوَلَ موضوعَ الجُمْلَةِ تناوُلاً علميًّا ومنهجِيًّا، يقولُ: « والجُمْلَةُ، عبارةٌ عن الفعلِ وفاعله، مثلُ: قامَ زيدٌ، والمُبتدأ والخبر، مثلُ: زيدٌ قائمٌ، وما كانَ بِمَنْزِلَةِ أَحَدِهِمَا، نحو: ضُربَ اللّصُّ، وأ قائمُ الزّيدانِ، وكانَ زيدٌ قائمٌ، وظننتُهُ قائمًا »³⁵.

29 الفراء (يحيى بن زياد بن عبد الله): معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت/لبنان، ج2، ص: 01.

130 المصدرُ نفسُهُ، ص: 333

131 المبردُ (أبو العباس محمد بن يزيد): المقتضب، تحق « محمد عبد الخالق عظمة »، لجنّة إحياء الثّراثِ الإسلاميِّ، القاهرة/ (ج.م.ع)، ج4، 4991، ص: 521.

132 المصدرُ نفسُهُ، والصّفحةُ نفسُها

33/د عليّ أبو المكارم: الجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ، مؤسّسةُ المُختارِ للنّشرِ والتّوزيعِ، القاهرة/ (ج.م.ع)، ط1، 7002، ص: 65.

34 ابنُ عصفورِ الإشبيليِّ (علي بن مؤمن): شرحُ جُمْلِ الزّجاجيِّ، تحق « فوار السّعار »، دارُ الكُتبِ العلميّةِ، بيروت/لبنان، ج1، 0002، ص: 543.

35 ابنُ هشامِ الأنصاريِّ، مُعني اللّيبِ عن كُتبِ الأعرابِ، تحق « محمدُ محيي الدّينِ عبد الحميد »، دارُ الطّلائعِ للنّشرِ والتّوزيعِ، القاهرة/ (ج.م.ع)، ج1، 5002، ص: 73.

والخلاصة التي ننتهي إليها في ظلّ ما تقدّم عن مفهوم الجملة عند قدامى النحاة العرب، هو توزّع أعلام النحو على مجموعتين بارزتين إنطلاقاً من طريقة عرضهم لمسألة الجملة حين ربطها البعض منهم بمصطلح الكلام على أساس الترادف، وحين تناولها البعض الآخر بمغزٍ عن الكلام على أساس افتراق اللفظين. وهاتان المجموعتان، هما:

- المجموعة الأولى: يتبى أعضاء هذه المجموعة فكرة مفادها أنّ الجملة والكلام يُستخدَمان بمعنى واحد على سبيل الترادف، وممن نحا هذا النحو أبو عليّ الفارسيّ (المتوفّى سنة 773 هـ)، في كتابه (المسائل العسكريّات) لما تعرّض لأجزاء الكلام الثلاثة التي أدرجها تحت باب خاصّ، قائلاً: « هذا ما ائتلف من هذه الألفاظ الثلاثة: الإسمُ والفعلُ والحرفُ فكانَ كلامًا، وهو الذي يُسمّيه أهلُ العربيّة: الجُمْلَ »³⁶، وهو الإتجاه عينه الذي لمسناه في كلام ابن جيّ (المتوفّى سنة 293 هـ) حين عرّف الكلام في (الخصائص) بقوله: « أمّا الكلام، فكلُّ لفظٍ مُستقلٍّ بنفسه مفيدٍ لمعناه، وهو الذي يُسمّيه النحويّون: الجُمْلَ، نحو: زيدٌ أخوك، وقامَ محمّدٌ »³⁷، فالجملة والكلام بمعنى واحد في الإستعمال لدى ابن جيّ، وانظر قوله كذلك من باب تأكيد ما ذهبنا إليه: « وأمّا الجملة، فهي كلُّ كلامٍ مفيدٍ مُستقلٍّ بنفسه »³⁸. ولأنّ عليّاً ابن عيسى الرّمانيّ (المتوفّى سنة 483 هـ) نحا نحو المناطقة في تحديده لمصطلح الجملة، فجاء مفهومها مطابقاً تماماً لمفهوم الكلام، قال: « الجملة، هي المبنية من موضوع، ومحمولٍ للفائدة »³⁹، ويقصد بالموضوع: (المبتدأ)، والمحمولٍ للفائدة: (الخبر)، فضلاً عن كونه يشترط إضافة إلى علاقة الإسناد: شرط الإفادة. والجملة والكلام على حدٍ سواء في الإصطلاح لدى الرّمخسريّ (المتوفّى سنة 835 هـ)، فهو القائل: « الكلام هو المركّب من كلمتين أُسِدَّتْ إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتّى إلا في اسمين كقولك: زيدٌ أخوك وبشرٌ صاحبك أو في فعلٍ واسمٍ، نحو: ضرب زيدٌ، وانطلق بكرُّ، ويُسمّى الجملة »⁴⁰.

36 الفارسيّ (أبو عليّ): المسائل العسكريّات، تحق « عليّ جابريّ المنصورى »، دار الثقافة، عمان/الأردن، 2002، ص: 36.

37 ابن جيّ (أبو الفتح عثمان): الخصائص، تحق « عليّ محمّد النجار »، المكتبة العلميّة، بيروت/لبنان، ج 1، ص: 81.

38 ابن جيّ (أبو الفتح عثمان): اللُغ في العربيّة، تحق « د/سميح أبو مغلي »، دارمجدلاوي للنشر، عمان/الأردن، ط 8، 8991، ص: 03.

39 الرّمانيّ (عليّ بن عيسى): الخُود في النُحو، تحق « بثول قاسم نصر »، جامعة بغداد، ص: 74.

40 الرّمخسريّ (جار الله محمود بن عمر): المُفصّل، مكتبة الآداب، القاهرة (ج.م.ع)، ط 2، 9002، ص:

• المجموعة الثّانية: ومنّ الذين خالفوا إتّجاه المجموعة الأولى، رضيّ الدين الإسترابادي (المُتوفّى سنة 686 هـ) الذي رأى أنّ الجملة والكلام أمران مُفترقان، ولا يأتيان لمعنى واحدٍ « والفرقُ بينَ الجملة والكلام: أنّ الجملة ما تضمّن الإسنادَ الأصليّ، سواء كانت مقصودةً لذاتها 41 أو لا 42. كالجُملة التي هي خبرُ المُبتدأ أو سائرُ ما دُكر من الجُملي. والكلام، ما تضمّن الإسنادَ الأصليّ وكان مقصودًا لذاته. فكلُّ كلامٍ جُملةٌ، ولا ينعكسُ » 43.

وقبل الإسترابادي، أدلى ابنُ مالك الأندلسيّ (المُتوفّى سنة 276 هـ) بدّلوه في المسألة بعدم تبيّن التسوية بينَ الجملة والكلام، وذلك في معرض حديثه عن الكلام قائلًا: « الكلام، ما تضمّن من الكلام إسنادًا مُفِيدًا مقصودًا لذاته » 44. « 45. وها هو ابنُ هشامٍ يُؤكّد إفتراق مُصطلحي: الجملة والكلام في المعنى، قائلًا:

« وبهذا يظهر لك أنّهما ليسا بمترادفين كما يتوهّمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المُفصل، فاتّه بعد أن فرغ من حدّ الكلام، قال: ويسمى جملةً. والصواب أنّها أعمُّ منه إذ شرطه الإفادة بخلافها؛ ولهذا تسمّعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مُفِيدًا، فليس بكلام » 46.

ونثني الحديث عن مسألة عدم التسوية بينَ الجملة والكلام لدى المجموعة هذه، بالتّرتيق إلى ما قاله عليّ بنُ محمّد الشّريف الجرجانيّ (المُتوفّى سنة 618 هـ) عن الجملة: « إنّ الجملة، عبارة عن مُركّبٍ من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى سواء أفاد كقولك: زيد قائم أم لم يُفد كقولك: إن يُكرمني، فإن جملة الشرط لا تُفيد إلا بعد مجيء جوابه،

41 الجملة المقصودة لذاتها عند الإسترابادي، هي الجملة المُستقلة، مثل: أقلّ نجم.

42 الجملة المقصودة لغيرها لدى الإسترابادي، هي الجملة غير المُستقلة كآتي تقع نعتًا أو حالًا أو صفةً

43 الإسترابادي (رضيّ الدين): شرح الرّضيّ على الكافية، تصح وتقع « يوسف حسن عمر »، منشورات جامعة قارونوس، بنغازي/ليبيا، ط2، ج1، 6991، ص: 9

44 قصد ابنُ مالك الأندلسيّ بقوله: (لذاته)، استبعاد ما هو مقصود لغيره، مثل جملة الصلة، كأن تقول: (أحسن أبوه) من: (حضر الذي أحسن أبوه). ف (أحسن أبوه) جملةٌ وليسَتْ كلامًا؛ لأنّ الإسناد فيها ليس مقصودًا لذاته، بل عيّن الإسم الموصول ووضّحه لا غير، ومثلها الجملة الخبرية والحالية والتعنيّة ما لم تُفصد لذاتها.

45 ابنُ مالك الأندلسيّ (جمال الدين محمّد بن عبد الله): شرح التّسييل، تحق « د/عبد الرّحمن السيّد

« و، د/محمّد بدويّ المختون »، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ج1، ص: 5

46 ابنُ هشام الأنصاريّ: فغنيّ اللّيب عن كُتب الأعراب، تحق « محمّد محيي الدين عبد الحميد »، دار

الطلّاع للنشر والتوزيع والتّصدير، القاهرة/ (ج.م.ع)، ج1، 5002، ص: 73.

فتكونُ الجُمْلَةُ أعمَّ منَ الكلامِ مُطلقًا»⁴⁷. وَيَضُمُّ السُّيُوطِيُّ (الْمُتَوَفَّى سَنَةَ 119 هـ) صَوْتَهُ إِلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّرِيفُ الْجُرْجَانِيُّ قَائِلًا: « الْجُمْلَةُ قِيلَ: تُرَادِفُ الْكَلَامَ، وَالْأَصْحَحُّ أَنَّهَا أعمُّ لِعَدَمِ شَرْطِ الْإِفَادَةِ »⁴⁸. هَكَذَا، يَتَبَيَّنُ لَنَا مِمَّا أوردناه منَ أقوالِ لِأَعْلَامِ النُّحُو فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، أَنَّ الْجُمْلَةَ شَيْءٌ، وَالْكَلامُ شَيْءٌ آخَرُ، فَلَا تُرَادِفُ بَيْنَهُمَا مُطلقًا.

3. مَفْهُومُ الْجُمْلَةِ لَدَى نُحَاةِ الْعَرَبِ الْمُحَدِّثِينَ

الحَقِيقَةُ، أَنَّ أَمْرَ النُّحَاةِ الْمُحَدِّثِينَ فِي شَأْنِ مُصْطَلَحِ الْجُمْلَةِ، طَبَعَهُ الْغُمُوضُ وَفِي أَحْيَانٍ كَثِيرَةٍ إِفْتِقَارُ نَظَرِهِمْ إِلَى الْمَقايِسِ الَّتِي بوساطَتِها يَتِمُّ تَحْدِيدُ الْمَفْهُومِ الدَّقِيقِ لِلْجُمْلَةِ، وَأَنْماطِها؛ لَيْسَ هَذَا فَحَسْبُ، بَلْ تَبانَ فَهْمُهُمْ لِهَذَا الْمُصْطَلَحِ؛ فَلَا نَنفِي أَنَّهُمْ وَرَثُوا الْإشْكَالَ الْقائِمَ بِشَأْنِ الْمَسْأَلَةِ مَحَلَّ الدِّرَاسَةِ عَنِ النُّحَاةِ الْعَرَبِ الْقُدَامِي، وَهَذَا جَلِيٌّ فِي كَتَبِهِمْ وَدِرَاسَاتِهِمْ بِالرَّغْمِ مِنْ إِخْتِلافِ مَوَاقِفِهِمْ. وَيَعُودُ ذَلِكَ لِأَمْرَيْنِ، وَهَما: مِنَ النُّحَاةِ الْمُحَدِّثِينَ مَنْ تَمَسَّكُوا بِقُوَّةِ بِالْأَثَرِ اللَّغَوِيِّ الْعَرَبِيِّ، وَمَنْهُمْ بِاسْمِ عَامِلِ التَّأَثُّرِ الشَّدِيدِ مَنْ تَبَيَّنَتِ النَّظَرِيَّاتِ اللَّغَوِيَّةُ الْعَرَبِيَّةُ الْحَدِيثَةُ، وَذَلِكَ بِحُكْمِ أَنَّ ما جَاءَتْ بِهِ اللَّسَانِيَّاتُ الْحَدِيثَةُ عِنْدَ الْعَرَبِ، قَدْ أَثَّرَ إِلَى حَدِّ بَعِيدٍ فِي الْأُسُسِ وَالقَوَاعِدِ اللَّغَوِيَّةِ الَّتِي ضَبَطَها النُّحَاةُ الْقُدَامِي؛ وَبِالتَّالِي، نَجَمَ عَنِ هَذَا التَّطَوُّرِ فِي الدِّرَاسَاتِ اللَّغَوِيَّةِ الْحَدِيثَةِ أَنَّ تَعَدَّدَتْ مَفاهِيمُ الْجُمْلَةِ بِالنَّظَرِ إِلَى الزَّوايَةِ الَّتِي يُنْطَلِقُ مِنْها الْبَاحِثُ فِي تَحْدِيدِ مَفْهُومِ الْمُصْطَلَحِ. وَمِنْ هَذَا الْمُنْطَلَقِ، ظَهَرَتْ بِحَسَبِ الْبَاحِثِ عَلِيِّ أَبِي الْمَكَارِمِ، ثَلَاثَةُ إِتْجَاهاتٍ مُتَباینَةٍ فِي تَحْدِيدِ مَعْنَى الْجُمْلَةِ، وَبَيانَ حُدُودِها⁴⁹، وَهِيَ:

- إِتْجَاهٌ يَرى أَنَّ الْجُمْلَةَ تُدَلُّ عَلَى التَّرْكِيبِ الْمُفِيدِ مِنْ غَيْرِ الْإِهْتِمَامِ بِقِصَّةِ الْإِسْنادِ.
- إِتْجَاهٌ يُؤَكِّدُ دَلالَةَ الْجُمْلَةِ عَلَى التَّرْكِيبِ الْإِسْنادِيِّ مِنْ غَيْرِ الْإِهْتِمَامِ بِشَرْطِ الْفائِدَةِ.
- إِتْجَاهٌ يَزَواجُ بَيْنَ الْإِتْجَاهَيْنِ السَّابِقَيْنِ، وَهُوَ مَفْهُومٌ مُطابِقٌ لِمَا وَرَدَ عَلَى لِسَانِ نُحَاةِ الْعَرَبِ الْقُدَامِي فِي شَأْنِ الْجُمْلَةِ حِينَ إِشْتَرَطُوا شَرْطِيًّا: الْإِسْنادِ، وَالْإِفادَةَ لِيَكْتَمِلَ بِناءُ الْجُمْلَةِ، وَيَتَحَدَّدَ مَعْنَاهَا وَدَلالَتُها.

يُعْرِفُ إِبراهِيمُ أَنيسُ الْجُمْلَةَ بِقَوْلِهِ: « إِنَّ الْجُمْلَةَ فِي أَقْصَرِ صُورِها هِيَ أَقلُّ قَدْرٍ مِنْ الْكَلَامِ مُفِيدٍ السَّامِعَ مَعْنَى مُسْتَقِلًّا بِنَفْسِهِ سِواءَ تَرَكَّبَ هَذَا الْقَدْرُ مِنْ كَلِمَةٍ واحِدَةٍ أَوْ أَكْثَرٍ؛ فَإِذا سَأَلَ الْقاضِي أَحَدَ الْمُتَمَيِّنِ قَائِلًا: مَنْ كانَ مَعَكَ وَقْتِ إِرتِكابِ الجَريمَةِ؟ فَأَجابَ: زَيْدٌ، فَقَدْ نَطَقَ هَذَا الْمُتَمَيِّنُ بِكَلَامٍ مُفِيدٍ فِي أَقْصَرِ صُورَةٍ »⁵⁰؛ مَعْنَى ذَلِكَ، أَنَّ أَقْصَرَ صُورَةَ لِلْجُمْلَةِ 47 الشَّرِيفُ الْجُرْجَانِيُّ (عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ): التَّعْرِيفاتُ، مَكْتَبَةُ لُبْنانِ، بَيرُوت/لُبْنانِ، 5891، ص: 19

48 السُّيُوطِيُّ (جَلالُ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ): هَمْعُ الْبَوايِعِ فِي شَرْحِ جُمَعِ الْجَوايِعِ، تَحَقُّ « أَحْمَدُ شَمْسِ الدِّينِ »، دارُ الكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بَيرُوت/لُبْنانِ، ط1، ج1، 8991، ص: 94.

49 د/عليُّ أَبُو الْمَكَارِمِ: الْجُمْلَةُ الْإِسْمِيَّةُ، مُؤَسَّسَةُ الْمُخْتارِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوزيعِ، الْقاهِرَةُ/(ج.م.ع.)، ط1، 7002، ص: 9.

50 إِبراهِيمُ أَنيسُ: مِنْ أَسْرارِ اللُّغَةِ، مَكْتَبَةُ الْأَنْجَلِو الْمِصْرِيَّةِ، الْقاهِرَةُ/(ج.م.ع.)، ط4، 0102، ص: 632

يُمْكِنُ أَنْ تُحَدِّدَ الْمَعْنَى الْمَرْغُوبَ فِي إِيصَالِهِ إِلَى الْمُتَلَقِّي، وَإِفْهَامِ الْمُخاطَبِ وَلَيْسَ يُشْتَرَطُ طَرَفَا الْإِسْنَادِ. وَالْجُمْلَةُ عِنْدَ إِبْرَاهِيمَ أُنَيْسٍ قَدْ تُسَاوِي الْكَلَامَ أَوْ تَكُونُ أَدْنَى دَرَجَةً مِنْهُ بِشَرْطِ أَنْ تَتَحَقَّقَ الْفَائِدَةُ مِنَ الْجُمْلَةِ سِوَاءَ كَانَتْ هَذَا التَّرْكِيبُ مُكَوَّنًا مِنْ كَلِمَةٍ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ كَلِمَةٍ. إِذَنْ، هُوَ يُرَكِّزُ بِالْخُصُوصِ عَلَى مَسْأَلَةِ إِفَادَةِ الْمَعْنَى، وَكَوْنِ الْجُمْلَةِ كِيَانًا مُسْتَقِلًّا. مَعْنَى ذَلِكَ، يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ الْمَفْرُودُ جُمْلَةً مَا دَامَ أَفَادَ مَعْنَى يَحْسُنُ السُّكُوتُ عَلَيْهِ. فَإِبْرَاهِيمَ أُنَيْسٍ، يُؤَكِّدُ مِنْ حَدِيثِهِ عَدَمَ إِهْتِمَامِهِ الْمُبَالِغِ فِيهِ بِمَسْأَلَةِ التَّرْكِيبِ الْإِسْنَادِيِّ، يَكْفِي عِنْدَهُ أَنْ تُفِيدَ الْجُمْلَةُ مَهْمَا كَانَتْ شَكْلَهَا وَبِنَاوِهَا، وَيَرَى د/مَحْمُودَ أَحْمَدَ نَحْلَةً فِي كِتَابِهِ (نِظَامُ الْجُمْلَةِ فِي شِعْرِ الْمُعَلِّقَاتِ)، أَنَّ د/إِبْرَاهِيمَ أُنَيْسَ يُلْغِي بِهَذَا التَّعْرِيفِ فِكْرَةَ الْإِسْنَادِ.

وَمِنَ الَّذِينَ سَارُوا عَلَى هَذَا التَّهَجُّجِ: مُحَمَّدٌ حَمَاسَةٌ عَبْدُ اللَّطِيفِ الَّذِي يُحَدِّدُ مَفْهُومَ الْجُمْلَةِ بِقَوْلِهِ: «كُلُّ كَلَامٍ تَمَّ بِهِ مَعْنَى يَحْسُنُ السُّكُوتُ عَلَيْهِ، هُوَ جُمْلَةٌ وَلَوْ كَانَتْ مِنْ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ»⁵¹ وَفِي قَوْلِهِ هَذَا، إِشَارَةٌ إِلَى عَدَمِ الْإِهْتِمَامِ بِفِكْرَةِ الْإِسْنَادِ فِي الْجُمْلَةِ مَا دَامَتْ تُفِيدُ حَتَّى وَإِنْ أَتَتْ عَلَى كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، مِثْلُ: (زَيْدٌ) الَّتِي اكْتَفَى بِهَا الْمُتَهَمُّ جَوَابًا عَنْ سُؤَالِ الْقَاضِي فِيمَا أوردَهُ قَبْلَهُ الْبَاحِثُ إِبْرَاهِيمَ أُنَيْسٍ وَهُوَ يُحَدِّدُ مَفْهُومَ الْجُمْلَةِ.

أَمَّا مَفْهُومُ الْجُمْلَةِ عِنْدَ الشَّيْخِ مُصْطَفَى الْغَلَايِينِي، فَالْجُمْلَةُ وَالْكَلَامُ شَيْئَانِ مُتَّفَرِقَانِ « الْكَلَامُ: هُوَ الْجُمْلَةُ الْمُفِيدَةُ مَعْنَى تَامًا مُكْتَفِيًا بِنَفْسِهِ، مِثْلُ: رَأْسُ الْحِكْمَةِ مَخَافَةُ اللَّهِ، فَازَ الْمُتَّقُونَ، مَنْ صَدَقَ نَجَا »⁵². ذَكَرَ الْكَلَامَ عَلَى أَسَاسِ اخْتِلَافِ مَفْهُومِهِ عَنْ مُصْطَلَحِ الْجُمْلَةِ: ثُمَّ يَسْتَطِرِدُ قَائِلًا: « فَإِنْ لَمْ تُفِدِ الْجُمْلَةُ مَعْنَى تَامًا مُكْتَفِيًا بِنَفْسِهِ، مِثْلُ: إِنْ تَجْتَهَدُ فِي عَمَلِكَ، فِيهِدِ الْجُمْلَةُ نَاقِصَةً الْإِفَادَةِ: لِأَنَّ جَوَابَ الشَّرْطِ فِيهَا غَيْرُ مَذْكُورٍ، وَغَيْرُ مَعْلُومٍ، فَلَا تُسَمَّى كَلَامًا، فَإِذَا ذَكَرْتَ الْجَوَابَ قُلْتَ: إِنْ تَجْتَهَدُ فِي عَمَلِكَ تَنْجَحْ، صَارَ كَلَامًا »⁵³، أَيْ يُرِيدُ الْقَوْلَ: صَارَ الْكَلَامُ جُمْلَةً، بِدَلِيلِ إِدْرَاجِ حَدِيثِهِ هَذَا تَحْتَ عُنْوَانِ مُفَادَةٍ: « الْمُرْكَبُ الْإِسْنَادِيُّ أَوْ الْجُمْلَةُ وَالْكَلَامُ »⁵⁴. ففِي ظِلِّ كَلَامِهِ، نُدْرِكُ أَنَّ الْغَلَايِينِيَّ يُمَيِّزُ الْجُمْلَةَ مِنَ الْكَلَامِ، فَالْجُمْلَةُ عِنْدَهُ مَا أَفَادَ، وَالْجُمْلَةُ مَا كَانَ يَرْبِطُ رُكْنَيْهَا الْعِلَاقَةُ الْإِسْنَادِيَّةُ مِنْ غَيْرِ اشْتِرَاطِ مِغْيَارِ الْفَائِدَةِ « وَلَا يُشْتَرَطُ فِيمَا نُسَمِّيهِ جُمْلَةً أَوْ مُرْكَبًا إِسْنَادِيًّا أَنْ يُفِيدَ مَعْنَى تَامًا مُكْتَفِيًا بِنَفْسِهِ كَمَا يُشْتَرَطُ فِيمَا نُسَمِّيهِ كَلَامًا »⁵⁵.

51/د/محمد حماسة عبد اللطيف: العلامة الأعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار غريب للنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة (ج.م.ع)، 0002، ص: 22.

52/مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية (الموسوعة الكاملة)، عني بمراجعته وتنظيمه « د/إبراهيم قلائي »، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة/الجزائر، (د.ط)، 3102، ص: 41.

53/المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

54/المرجع نفسه، ص: 31.

55/المرجع نفسه، ص: 41.

وَمِنَ الَّذِينَ تَبَنَوْا هَذَا الْمَذْهَبَ: مُحَمَّدٌ إِبراهيمَ عبادة، فِي كِتَابِهِ (الْجُمْلَةُ الْعَرَبِيَّةُ)، أَيْنَ اسْتَعْرَضَ تَعَارِيفَ الْقُدَامَى وَالْمُحَدِّثِينَ لِلْجُمْلَةِ، وَأَكَّدَ وُجُودَ فَرِيقَيْنِ مِنَ النَّحَاةِ: مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ بِتَرَادُفِ الْجُمْلَةِ وَالْكَلَامِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ بِعَدَمِ النَّسْوِيَّةِ بَيْنَهُمَا. وَقَدْ عَرَفَ الْكَلَامَ بِقَوْلِهِ: « الْكَلَامُ، هُوَ وَسِيلَةُ التَّعْبِيرِ الْإِنْسَانِيِّ عَنِ الْأَفْكَارِ وَخَوَالِجِ النَّفْسِ عَنْ طَرِيقِ جِهَارِ النَّطْقِ لِتَوْصِيلِهَا مِنْ مُرْسَلٍ إِلَى مُتَلَقٍ فِي مُجْتَمَعٍ مَا وَفَّقًا لِتَوَاصُلِ اللُّغَةِ الَّتِي يَتَفَاهَمُ بِهَا أَبْنَاءُ ذَلِكَ الْمُجْتَمَعِ »⁵⁶. وَالظَّاهِرُ مِنْ حَدِيثِهِ، أَنَّهُ جَدُّ مُتَأَثِّرٌ بِمَا جَادَتْ بِهِ اللَّسَانِيَّاتُ الْغَرِيبَةُ الْحَدِيثَةُ حِينَ وَظَّفَ مُصْطَلِحَاتِهَا (وَسِيلَةَ التَّعْبِيرِ، وَجِهَارُ النَّطْقِ، وَرُسُلًا، وَمُتَلَقٍ، وَنَوَامِيسُ اللُّغَةِ)، كَمَا أَنَّهُ يُشِيرُ إِلَى طَرِيقَةِ نَظْمِ الْكَلَامِ لَمَّا ذَكَرَ عَمَلِيَّةَ التَّوَاصُلِ بَيْنَ أَفْرَادِ الْمُجْتَمَعِ الْوَاحِدِ وَمُجْرِيَاتِهَا وَفَقًّا لِلُّغَةِ الْمُتَوَاضِعِ عَلَيْهَا.

وَمِنَ الَّذِينَ اسْتَعْمَلُوا الْمُصْطَلِحِينَ عَلَى أُسَاسِ إِفْتِرَاقِهِمَا، الْبَاحِثَةُ: عَزِيزَةُ فَوَالٍ بَابِي فِي (الْمُعْجَمِ الْمَفْصَلِ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ)، إِذْ تَقُولُ: « الْجُمْلَةُ، هِيَ كَلَامٌ مُفِيدٌ مُسْتَقِلٌّ. ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ النَّحَاةِ أَنَّ الْجُمْلَةَ وَالْكَلَامَ مُتَرَادِفَانِ، وَالْحَقِيقَةُ تُثَبِّتُ عَدَمَ صَحَّةِ ذَلِكَ⁵⁷: لِأَنَّ الْجُمْلَةَ أَعَمُّ مِنَ الْكَلَامِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ يُشْتَرَطُ فِيهِ الْإِفَادَةُ، وَالْجُمْلَةُ قَدْ تَكُونُ مُفِيدَةً وَغَيْرَ مُفِيدَةٍ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ »⁵⁸.

هَذَا، وَقَدْ ذَكَرَ تَارِيخُ الدِّرَاسَاتِ اللُّغَوِيَّةِ الْحَدِيثَةِ الْفَرِيقَ الثَّانِيَّ مِنَ الْبَاحِثِينَ اللُّغَوِيِّينَ الْعَرَبِ الَّذِينَ تَبَنَوْا فِكْرَةَ التَّرَادُفِ بَيْنَ الْجُمْلَةِ وَالْكَلَامِ. فَهَذَا عَبَّاسٌ حَسَنٌ يَقُولُ عَنِ الْكَلَامِ تَحْتَ عُنْوَانِ (الْكَلَامِ أَوِ الْجُمْلَةِ): « هُوَ، مَا تَرَكَّبَ مِنْ كَلِمَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ، وَلَهُ مَعْنَى مُفِيدَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ، مِثْلُ: أَقْبَلَ ضَيْفٌ، فَازَ طَالِبٌ نَبِيَّةً، لَنْ يَهْمَلَ عَاقِلٌ وَاجِبًا »⁵⁹. يَتَبَيَّنُ لَنَا بِوَضُوحٍ اسْتِعْمَالُ الْبَاحِثِ لِلْمُصْطَلِحِينَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَيُؤَكِّدُ هَذَا الْإِتِّجَاهَ لَمَّا يَقُولُ:

« فَلَا بُدَّ فِي الْكَلَامِ مِنْ أَمْرَيْنِ مَعًا، هُمَا: التَّرَكِيبُ، وَالْإِفَادَةُ الْمُسْتَقْلَّةُ. فَلَوْ قُلْنَا: أَقْبَلَ فَقَطْ أَوْ فَازَ فَقَطْ، لَمْ يَكُنْ هَذَا كَلَامًا؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُرَكَّبٍ. وَلَوْ قُلْنَا: أَقْبَلَ صَبَاحًا أَوْ فَازَ فِي يَوْمِ الْخَمِيسِ أَوْ لَنْ يَهْمَلَ وَاجِبُهُ، لَمْ يَكُنْ هَذَا

56 محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية، مكتبة الآداب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة (ج.م.ع.)، 4891، ص: 2. (وقد صدرت الطبعة الأولى تحت عنوان مغاير للعنوان الأول: الجملة العربية، مكنوناتها، أنواعها، تحليلها، عام

57 ويرى السامرائي الرأي نفسه في عدم ترادف المصطلحين حين بحث الجملة ودرس أقسامها، وطريقة تأليفها في كتابه: الجملة العربية، تأليفها وأقسامها

58 عزيزة فوال بابي: المعجم المفصل في النحو العربي، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط1، ج1، 2991، ص: 914-924.

59 عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف بمصر، القاهرة (ج.م.ع.)، ط5، ج1، (د.ت)، ص: 51.

كلامًا أيضًا؛ لأنه -على رُغمِ تركيبه- غيرُ مفيدٍ فائدةً يكتفي بها المتكلّم أو السامع»⁶⁰.

إذن، يشترطُ عباس حسن معيارَ التّركيبِ لصحّةِ الكلامِ أو الجملةِ، والإفادَةِ التي بها يحسُنُ السُّكوتُ.

والشأن نفسه لمسناه عند الباحث مهديّ المخزوميّ، فهو لا يُميّز الجملةَ من الكلامِ، فهما إسمانِ لمُسَمَّى واحدٍ، يقول: « هي الصّورةُ اللَّفْظِيَّةُ الصُّغرى للكلامِ المُفيدِ في آيةٍ لغويّةٍ من اللّغات، وهي المركّبُ الَّذي يبيّنُ المتكلّمُ به أنّ صورةً ذهنيّةً كانت قد تألّفت أجزاءها في الدّهن؛ ثمّ هي الوسيلةُ التي تنقلُ ما جالَ في ذهن السامعِ »⁶¹. لقد منح المخزوميّ الجملةَ مفهومَ الصّورةِ اللَّفْظِيَّةِ للكلامِ المُفيدِ والمركّبِ أيضًا، وهذا التّخرّيجُ يوحي بمصطلحِ الكلامِ، فأنظر أيّهما القارئ قولَه عن الجملةِ: « والجملةُ التّامةُ التي تُعبّرُ عن أبسطِ الصّورِ الدّهنيّةِ التّامةِ التي يصحُّ السُّكوتُ عليها، تتألّفُ من ثلاثةِ عناصرٍ رئيسيّةٍ، هي: المُسنَدُ إليه أو المُتحدّثُ عنه أو المبنى عليه، المُسنَدُ الَّذي يُبنى على المُسنَدِ إليه »⁶²، أ فليس الكلامُ والجملةُ سيّان عندَه؟ فهو إذن، يشترطُ أن يكونَ الإسنادُ أحدَ ركائزِ الجملةِ، فالتركيبُ الَّذي لا إسنادَ فيه، مثل: النِّداءِ، يُطلقُ عليه مُصطلحُ: (المركّبُ اللَّفْظيُّ). إلا أنّ فكرةَ الإسنادِ التي اشتراطها في الجملةِ أظهرت عجزَه في تطبيقيها على الجملةِ الشرطيّةِ؛ لأنّ أسلوبَ الشرطِ في حقيقةِ أمره، مؤلّفٌ من جملتين تتوسّطهما أداةُ الشرطِ، وكلُّ جملةٍ من الجملتين هي جملةٌ تجسّدُ فيها شرطَ الإسنادِ. إلا أنّ المخزوميّ نراه يتراجَعُ فيما بعدُ عن نظريتهِ لأسلوبِ الشرطِ؛ لأنّ المتكلّمَ إذا نطقَ بجملةٍ واحدةٍ من جملتي الشرطِ، فإنّه لا يكتمِلُ المعنى، فيقولُ ناسخًا فِكْرتهِ الأولى:

« ليست جملةُ الشرطِ جملتين إلا بالنظرِ العقليِّ والتّحليلِ المنطقيِّ، أمّا النَّظَرُ اللّغويُّ فجملةُ الشرطِ جملةٌ واحدةٌ، وتعبيرٌ لا يقبلُ الإنشطارَ؛ لأنّ الجزأينِ المعقولينِ فيها إنّما يُعبّرانِ معًا عن فكرةٍ واحدةٍ؛ لأنك إذا اقتصرْتَ على واحدةٍ منهما أخلتَ بالإقْصاحِ عمّا يجولُ في ذهنك، وقصرتَ عمّا يجولُ فيه إلى ذهنِ السامعِ »⁶³.

60 المرجع نفسه، ص: 51-61.

61 مهديّ المخزوميّ: في النَّحوِ العربيِّ، نَقْدٌ وتَوْجِيهٌ، منشوراتُ دارِ الرّائدِ العربيِّ، بيروت/لبنان، ط2، 6891، ص: 13.

62 جمعة العربيّ الفرجاني: مفهومُ الكلامِ والجملةِ والتركيبِ عندَ القُدامى والمُحدّثين، المجلّةُ الجامعةُ، ع51، مج2، 3102، ص: 95.

63 مهديّ المخزوميّ: في النَّحوِ العربيِّ، نَقْدٌ وتَوْجِيهٌ، منشوراتُ دارِ الرّائدِ العربيِّ، بيروت/لبنان، ط2، 6891، ص: 13.

ويرى الباحث خليل أحمد عمارة، أنّ مفهوم الجملة التي تُؤدّي المعنى، تتلخّص في كونها الحد الأدنى الذي يحسن السكوت عليه، يقول: « ما كان من الألفاظ قائماً برأسه مُفيد المعنى يحسن السكوت عليه... هي الحد الأدنى من الكلمات التي تحمّل معنى يحسن السكوت عليه ونسميه الجملة المنتجة أو التوليدية »⁶⁴.

في ضوء ما سبق، يتبين لنا أنّ مفهوم الجملة لدى المُحدثين العرب، لا يخلو أن يكون على ضربين، هما:

- فريق يرى، أنّ الجملة عبارة عن تركيب نواته قائمة على ركيزتين لا غنى لإحدهما عن الأخرى، وهما: المُستند والمُستند إليه، سواء أفاد هذا التركيب معنى أم لم يُفد.
- فريق يرى، أنّ الجملة تركيب مؤلّف من عنصريّن أساسين، هما: التركيب والوظيفة الدلالية. وهذا ما أشار إليه عبد القاهر حين كشف عن الوظيفة الدلالية للجملة وهو في معرض التفريق بين نظم الحروف، ونظم الكلم، يقول: « نظم الحروف توالها في النطق وليس نظمها بمقتضى عن المعنى... وأما نظم الكلم، فليس الأمر فيه كذلك: تقتفي في نظمها آثار المعاني وتُرتبها على حسب ترتيب المعاني في النفس... وليس معناها ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق »⁶⁵، ونراه أيضاً يربط بين الوظيفة النحوية والعقل والمنطق، فيقول: « ليس الغرض بنظم الكلم أن توال الألفاظ في النطق، بل تناسبت دلالتها وتلاققت معانيها على الوجه الذي إقتضاه العقل »⁶⁶.

الخاتمة

إنّ الحديث عن الجملة في اللغة العربية من حيث تقسيماتها وأنماطها، حديث له إمتدادات لا حدود لها، فلا يمكن في فضاء هذا العرض الضيق أن نقوم بعملية مسح شامل لكل المحاولات التي تفرّد بها النحاة العرب القدامى والمُحدثون أو اللسانيون الغربيون، فما ذكرناه من محاولات إن هو إلاّ عيوض من فيض المهتم، أنّ عرضنا هذا كشف عن بعض نقاط الظلّ في عملية التقسيم وتعيين الأنماط؛ وإنا نلجسها على النحو الآتي:

1. أظهرت بعض المحاولات لتقسيم الجملة وتحديد أنماطها النزعة التقليدية لدى أصحابها، فهم ساروا على خطا النحاة القدامى، ولم يحدوا عنها قيد أنملة في

64 خليل أحمد عمارة: نحو اللغة وتراكيبها، عالم المعرفة، جده/ (م.ع.س)، 4891، ص: 77.

65 الجرجاني (عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد): دلائل الإعجاز، تحق « محمود محمد شاكر أبو فهر »، مكتبة الخانجي، القاهرة/ (ج.م.ع)، 2191، ص: 04.

66 المصدر نفسه، ص: 14.

كُونِ الْجُمْلَةِ الْعَرَبِيَّةِ لَا تَخْرُجُ عَنْ قِسْمَيْنِ بَارِزَيْنِ، هُمَا: الْجُمْلَةُ الْإِسْمِيَّةُ، وَالْجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ.

2. إِنَّ بَعْضًا مِنَ الْمُصْطَلِحَاتِ الْمَوْظَفَةِ لَدَى الْعَرَبِ الْمُحَدَّثِينَ بِشَأْنِ تَقْسِيمَاتِ الْجُمْلَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَأَنَمَاطِهَا، قَدْ تَسَرَّيَتْ إِلَيْهِمْ بِحُكْمِ دِرَاسَتِهِمْ فِي الدِّيَارِ الْغَرْبِيَّةِ أَوْ بِحُكْمِ إِطْلَاعِهِمْ عَلَى مَا وَرَدَ فِي الدِّرَاسَاتِ اللَّغَوِيَّةِ لِلْغَرْبِيِّينَ فِي هَذَا الْمَجَالِ، وَلَا أَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ مِمَّا ذَكَرَهُ مِنْ مُصْطَلِحَاتٍ كَثِيرَةٍ فِي هَذَا الْبَابِ: الد/ مُحَمَّدٌ إِبْرَاهِيمُ عِبَادَةُ الَّذِي لَمْ يُظْهِرِ الْجَدِيدَ بِشَأْنِ هَذِهِ التَّقْسِيمَاتِ، وَإِنَّمَا اقْتَصَرَتْ مُحَاوَلَتُهُ عَلَى تَوْضِيهِ تَسْمِيَاتٍ جَدِيدَةٍ لَيْسَ إِلَّا.

3. تَكَرَّرَتْ الْكَثِيرُ مِنَ الْمُحَاوَلَاتِ لِتَقْسِيمِ الْجُمْلَةِ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى مَعْيَارِ تَصْنِيفِيٍّ وَاحِدٍ أَوْ أَكْثَرَ أَوْ قَدْ تَرَى أَصْحَابَهَا فِي أَحْيَايِنَ كَثِيرَةٍ لَجَّوْا إِلَى الْمُرَاجَعَةِ بَيْنَ مَعْيَارَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ، وَذَلِكَ إِمَّا:

- بِالنَّظَرِ إِلَى طَرَفٍ فِي الْإِسْنَادِ: (المُسْنَدُ)، وَ(المُسْنَدُ إِلَيْهِ)، أَيْ: مَا يُوْحِي الْإِنْطِبَاعُ بِوُجُودِ نَوْعَيْنِ مِنَ الْجُمْلِ: التَّرْكِيبُ الْإِسْنَادِيُّ الْإِسْمِيُّ، وَالتَّرْكِيبُ الْإِسْنَادِيُّ الْفَعْلِيُّ.
- أَوْ بِالنَّظَرِ إِلَى طَبِيعَةِ الْإِسْنَادِ: الْجُمْلَةُ الْخَبَرِيَّةُ، وَالْجُمْلَةُ الْإِنْشَائِيَّةُ.
- أَوْ بِالنَّظَرِ إِلَى إِمْكَانِ إِحْدَاثِ امْتِدَادَاتٍ فِي الْجُمْلَةِ، أَيْ بِإِذْخَالِ كَلِمَاتٍ أَوْ مُرَكَّبَاتٍ عَلَى الْبِنْيَةِ الْإِسْنَادِيَّةِ (الْجُمْلَةُ النَّوَاةُ) لِلْجُمْلَةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَتَسَبَّبَ هَذِهِ الزِّيَادَةُ فِي تَغْيِيرِ نَوْعِ الْجُمْلَةِ بِحُكْمِ أَنَّهَا زِيَادَةٌ كَمِّيَّةٌ.
- أَوْ بِالنَّظَرِ إِلَى مَوْقِعِ الْجُمْلَةِ مِنَ الْإِعْرَابِ: الْجُمْلُ ذَاتِ الْمَحَلِّ، وَالْجُمْلُ غَيْرُ ذَاتِ الْمَحَلِّ.

4. بَعْدَ اسْتِعْرَاضِنَا لِأَقْسَامِ الْجُمْلَةِ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ مِنْ حَيْثُ:

- التَّرْكِيبُ: جُمْلَةٌ صُغْرَى، وَجُمْلَةٌ كُبْرَى.
- النُّوعُ: التَّرْكِيبُ الْإِسْنَادِيُّ الْفَعْلِيُّ، وَالتَّرْكِيبُ الْإِسْنَادِيُّ الْإِسْمِيُّ.
- الْحُكْمُ: الْجُمْلَةُ ذَاتُ الْمَحَلِّ، وَالْجُمْلَةُ غَيْرُ ذَاتِ الْمَحَلِّ.

وَبِاجْتِمَاعِ الْجُمْهُورِ أَنَّهَا الْأَقْسَامُ الطَّبِيعِيَّةُ لِلْجُمْلَةِ الْعَرَبِيَّةِ مِنْذُ الْقَدِيمِ، إِلَّا أَنَّ هُنَاكَ تَقْسِيمَاتٍ أُخَرَ تَوَصَّلَ إِلَيْهَا الْبَاثُونَ مِنْ مُنْطَلِقَاتٍ عَدِيدَةٍ طَبِعَتْ الدِّرَاسَاتِ اللَّغَوِيَّةَ الْحَدِيثَةَ. وَلَكِنْ، بِالرَّغْمِ مِنْ كَثْرَةِ التَّقْسِيمَاتِ الْحَدِيثَةِ لِلْجُمْلَةِ الْعَرَبِيَّةِ، إِلَّا أَنَّهَا لَا تُخَالِفُ – فِي جَوْهَرِهَا – الْأَقْسَامَ الطَّبِيعِيَّةَ الْمَعْرُوفَةَ لَدَى الْقُدَمَاءِ.

وَأَنَّا، وَمِنْ بَابِ وَضْعِ تَجْرِبَتِنَا فِي مَيْدَانِ الدِّرَاسَاتِ اللَّغَوِيَّةِ عَلَى الْمِحْكَ، رَأَيْنَا مِنَ الطَّبِيعِيِّ أَنْ نُثِيرَ حَفِيظَةَ بَعْضِ الدَّارِسِينَ وَالبَاثِينَ بِنَوْعٍ أُخَرَ مِنَ التَّقْسِيمِ لِلْجُمْلَةِ الْعَرَبِيَّةِ غَيْرِ التَّقْسِيمَاتِ الَّتِي انْتَهَى إِلَيْهَا اجْتِهَادُ الْمُحَدَّثِينَ، وَهُوَ تَقْسِيمٌ ثَلَاثِيٌّ اِهْتَدَيْنَا إِلَيْهِ مِنْ مُنْطَلِقِ:

الجملة من حيث الوظيفة والإعراب. ويتجسد هذا التقسيم في الأنواع الثلاثة للجملة العربية، وهي: الجملة الرئيسية، والجملة الخاضعة، والجملة المستقلة.

- الجملة الرئيسية: وهي ما أخضعت غيرها، وترتبطها بها ربطاً معنوياً إعرابياً.
- الجملة الخاضعة أو (الفرعية): وهي الجملة التي ترتبط بالرئيسة ارتباطاً معنوياً، ويكون لها محل من الإعراب بالنسبة للأولى.
- الجملة المستقلة: هي الجملة القائمة بذاتها لا تخضع، ولا تخضع.
- ولتوضيح فكرتنا حول طبيعة هذا التقسيم، نسوق للقارئ المثال الآتي: طلعت الشمس في موكب من النار+ (لكن الإنسان لا يتدبر في خلق الله).
- يتضح لنا من المثال الذي عرضناه، أن الجملة الأولى (طلعت الشمس) تخضع الثانية لها (في موكب من النار) فتربطها بها وتطلبها حالاً. وعليه، اصطَلَحْنَا على تسمية الأولى ب: (الجملة الرئيسية)، والثانية ب: (الجملة الخاضعة). والمتأمل في جملة (لكن الإنسان لا يتدبر في خلق الله)، يدرك أنها لا تخضع لغيرها، ولا تخضع غيرها من الجمل، فهي إذن تتمتع باستقلاليتها، لذلك سميناها ب: (الجملة المستقلة). وبالإمكان أن نطبق معايير هذا التقسيم للجملة العربية على مثال آخر من باب تثبيت توجُّهنا ومُنطَلِقنا في التقسيم: عُقُولُ الْبَشَرِ تَتَضَوَّرُ جَوْعًا+ ومصادر المعرفة والعلم أوفر من حبات الرمل+ (لكيهم لا يهلون).
- الجملة الرئيسية: (عُقُولُ الْبَشَرِ تَتَضَوَّرُ جَوْعًا).
- الجملة الخاضعة: (ومصادر المعرفة والعلم أوفر من حبات الرمل).
- الجملة المستقلة: (لكيهم لا يهلون).

فالجملة الأولى (عُقُولُ الْبَشَرِ تَتَضَوَّرُ جَوْعًا) تخضع الثانية لها (ومصادر المعرفة والعلم أوفر من حبات الرمل) فتربطها بها وتطلبها حالاً، إذ تُعَرَّبُ (الواو) وَاوُ الحَالِيَّة، و(مصادر) مُبْتَدَأ، و(أوفر) خَبَرُهُ، وجملة المبتدأ والخبر مع فيودها من: مُضَافٍ إِلَيْهِ (المعرفة)، وأداة العطف والمعطوف (والعلم)، والجار والمجرور (من حبات)، والمُضَافُ إِلَيْهِ (الرمل) في محل نصب حال من الجملة الأولى. ولهذه العلة، تُسَمَّى الجملة الأولى (جملة رئيسة) لإخضاعها الثانية وربطها بها، وتُسَمَّى الجملة الثانية (جملة خاضعة) لخضوعها للأولى، وارتباطها بها ارتباطاً معنوياً إعرابياً. أما الناظر إلى جملة (لكيهم لا يهلون)، فإنه حتمًا يجدها لا تخضع لغيرها، ولا تخضع غيرها من الجمل، فهي مُسْتَقِلَّةٌ بذاتها، لذلك نسميها: (الجملة المستقلة). وبغض النظر عن كل زوايا المنطلق التي تنبأها الباحثون في دراساتهم اللغوية بشأن تقسيم الجملة العربية، فإننا نميل إلى التقسيم الذي فيه إعتدالٌ ويسرٌ من الجانب التعليمي الصّرف، وهو تبني فكرة (المستند) أساساً في تصنيف الجملة، فهو يُغْنِينَا عن كلِّ

التّعقيدات المُنْبَثِقَة عَنْ عمليّة التّقسيم، ويُبعَدنا عن الأساسِ الشّكليّ لِلجملة؛ ونكونُ بذلكِ إختصرنا الطّريقَ أمامَ المتعلِّم، ووَضَعناه على أَوْصَحِ المسالكِ حينَ نجعلُهُ يُدرِكُ أنّ الجملةَ العربيّةَ مِنْ حيثُ طرفا الإسناد، قِسْمان: الجملةُ الفعليةُ (حَضَرَ الطّالِبُ)، والجملةُ الإسميةُ (الطّالِبُ حَضَرَ)، وأنَّ كُلاًّ مِنَ الجملتينِ هُما مُتَّفِقَتانِ مِنْ حيثُ المعنى العامُّ بِاستثناءِ فارِقٍ بسيطٍ أهدتُهُ التّقديمُ والتّأخيرُ لِتحقيقِ المعنى المُقْصودِ وتمكِينِهِ مِنَ النّفسِ؛ لأنّنا إذا أردنا شيئاً وقصدناهُ بِالمعنى فِي لُغَتِنَا قَدَمْنَاهُ، بِحُكْمِ أَنَّ اللُّغَةَ العربيّةَ لُغَةٌ مُعْرَبَةٌ تَمْلِكُ مَرُونَةً كَبِيرَةً فِي تَرْتِيبِ الكلماتِ بِالنّظَرِ إِلَى اللُّغَاتِ الَّتِي تُعْتَمَدُ على نَظْمِ الكلامِ مثلَ الإنجليزِيّةِ لِإِفْتِقارِها لِإِعلاماتِ الإعرابِ.

قائمة المراجع

- القرآن الكريم: طبع بالرسْم العُثمانيّ على رواية الإمام وُدش، شركة مَكْتَبَة ومطبعة عبد الرّحمن مُحَمَّدٍ، القاهرة/ (ج.م.ع)، 1964.
- إِبْنُ جَيِّ (أبو الفتح عُثْمَانُ): اللُّمَعُ فِي العربيّة، تحقّق « د/سميح أبو مغلي » ، دارُ مُجدلاويّ لِلنّشرِ، عمان/الأردن، ط8، 1998.
- إِبْنُ عَصْفُورِ الإشبيليّ (عليّ بنُ مُؤمِنٍ): شَرْحُ جَمَلِ الرّجّاجي، تحقّق « فوّار الشّعار » ، دارُ الكُتُبِ العِلْمِيّة، بيروت/لُبْنان، ج1، 2000.
- إِبْنُ مالِكِ الأندلسيّ (جمالُ الدّين مُحَمَّدُ بنُ عبدِ اللهِ): شَرْحُ التّسهيل، تحقّق « د/عبدُ الرّحمن السّيّد » ، و « د/محمّدُ بدويّ المختون » ، دارُ هجرٍ لِلطّباعة والنّشرِ والتّوزيعِ والإعلانِ، ج1، (د.ت).
- إِبْنُ مَنْظُورٍ: لِسَانُ العَرَبِ، تحقّق « عبدُ اللهِ عليّ الكبير » و « محمّدُ أحمَدُ حسبِ اللهُ » و « هاشمُ محمّدُ الشّاذليّ » ، دارُ المعارفِ، القاهرة/ (ج.م.ع)، مادّة: (جمل).
- إِبْنُ هِشامِ الأنصاريّ: مُغْنِي اللّيبِ عَنْ كُتُبِ الأعرابِ، تحقّق « محمّدُ مُخيّي الدّينِ عبدُ الحميد » ، دارُ الطّلائعِ لِلنّشرِ والتّوزيعِ والتّصديرِ، القاهرة/ (ج.م.ع)، ج1، 2005.
- إِبْنُ هِشامِ الأنصاريّ: نُظْمُ الإعرابِ عَنْ قواعِدِ الإعرابِ، جامعةُ الرّياضِ، ج1، 2011.
- الإسْمَرابادي (رضيُّ الدّين): شَرْحُ الرّضِيِّ على الكافيّة، تصحّح وتعلّقّق « يوسفُ حسنُ عمر » ، منشوراتُ جامعةِ قاريونس، بنغازي/ليبيا، ط2، ج1، 1996.
- الرّازي (محمّدُ أبو بكرٍ بنُ عبدِ القادر): مُخْتارُ الصّحاحِ، قاموسُ عربيّ - عربيّ، دارُ الفِكرِ العربيّ، بيروت/لُبْنان، ط1، 1997، مادّة: (جمل).
- الرّمانيّ (عليّ بنُ عيسى): الخُدودُ فِي النّحو، تحقّق « بتّولُ قاسمِ نصر » ، جامعةُ بَغدادِ، (د.ت).
- الرّيزيديّ (محمّدُ مُرتضى الحسينيّ): تاجُ العروسِ فِي جواهرِ القاموسِ، تحقّق « عبدُ السّتارِ أحمَدُ فراج » ، مادّة: (جمل).
- الرّمخسريّ (جارُ اللهِ محمُودُ بنُ عمر): المُفَصَّلُ، مَكْتَبَة الآدابِ، القاهرة/ (ج.م.ع)، ط2، 2009.
- الشّريفُ الجُرْجانيّ (عليّ بنُ محمّدٍ): التّعريفاتُ، مَكْتَبَة لُبْنانِ، بيروت/لُبْنان، 1985.

- الفارسيُّ (أبو عليٍّ): المسائلُ العسكريَّة، تحق « عليّ جابريّ المنصوريّ »، دارُ الثقافة، عمان/الأزْدُن، 2002.
- الفراءُ (يحيى بن زياد بن عبد الله): معاني القرآن، عالمُ الكُتُب، بيروت/لُبْنان، ج2، (د.ت).
- الفراهيديّ (الخليل بن أحمد): الجُمَلُ في النَحْو، تحق « فخرُ الدين قباوة »، مؤسَّسة الرِّسَالَة، القاهرة/ (ج.م.ع)، ط1، 1985.
- المبرِّدُ (أبو عباس): المُقتضب، تحق « محمَّد عبدُ الخالق عظيمه »، عالمُ الكُتُب، بيروت/لُبْنان، (د.ط)، ج1، (د.ت).
- د/أحمدُ محمَّد عبدُ الرّاضي: نَحْو النِّصِّ بَيْنَ الأَصَالَة والمُعاصِرَة، مَكْتَبَة الثقافة الدِّينيَّة للنَّشر، ط1، 2008.
- أحمدُ مختار عمر: مُعْجَمُ اللُّغة العربيَّة المُعاصِرَة، عالمُ الكُتُب، بيروت/لُبْنان، ط1، مج1، 2008، مادة: (الجمال).
- إبراهيم أنيس: مِنْ أسرارِ اللُّغة، مَكْتَبَة الأَنْجَلو المِصْرِيَّة، القاهرة/ (ج.م.ع)، ط4، 2010.
- جمعة العربيّ الفرجاني: مَفْهُومُ الكلامِ والجُمَلَة والتَّرْكِيبِ عِنْد القُدّامى والمُحدَثين، المَجَلَّة الجامعَة، ع15، مج2، 2013.
- خليل أحمد عمارة: نَحْو اللُّغة وتراكيبيها، عالمُ المَعْرِفَة، جدَّة/ (م.ع.س)، 1984.
- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر): الكِتَاب، تحق « عبدُ السَّلام محمَّد هارون »، مَكْتَبَة الخانِجِي، القاهرة/ (ج.م.ع)، ط1، 1998.
- عباس حسن: النَّحْو الوافي، دارُ المَعَارِفِ بِمِصْرَ، القاهرة/ (ج.م.ع)، ط5، ج1، (د.ت).
- د/عبدُ اللطيف عبدُ السَّتَّار: مباحثُ في اللُّغة العربيَّة، المَكْتَب الجامعيّ الحديث، 1905.
- عزيزة فوال بابي: المُعْجَمُ المُفَصَّلُ في النَّحْو العربيّ، دارُ الكُتُب العلميَّة، بيروت/لُبْنان، ط1، ج1، 1992.
- د/عليّ أبو المكارم: الجُمَلَة الإِسْمِيَّة، مؤسَّسة المُختارِ للنَّشرِ والتَّوزيع، القاهرة/ (ج.م.ع)، ط1، 2007.
- د/عليّ أبو المكارم: مَقْومَاتُ الجُمَلَة العربيَّة، دارُ غريب لِلطِّباعَة والنَّشرِ والتَّوزيع، ط1، 2007.
- محمَّد إبراهيم عبادة: الجُمَلَة العربيَّة، مكتبة الآداب لِلطِّباعَة والنَّشرِ والتَّوزيع، القاهرة/ (ج.م.ع)، 1984. (وقد صدرت الطبعة الأولى تحت عنوان مُغايرٍ لِلعنوانِ الأوَّل: الجُمَلَة العربيَّة، مُكوِّناتُها، أنواعُها، تحليلُها، عام 2001م).
- د/مُحمَّدُ حَماسَة عبدُ اللطيف: بِناءُ الجُمَلَة العربيَّة، دارُ غريب، القاهرة/ (ج.م.ع)، ط1، 2003.
- د/مُحمَّدُ حَماسَة عبدُ اللطيف: العلامَة الإِغْرابِيَّة في الجُمَلَة بَيْنَ القَدِيمِ والحَدِيثِ، دارُ غريب لِلنَّشرِ والتَّوزيع والإِغْلان، القاهرة/ (ج.م.ع)، 2000.
- مُختار نوبوات: اللِّسانِيَّاتُ واللُّغة العربيَّة، مَجَلَّةُ نِصفِ السَّنويَّة تُعنى بِقضايا اللِّسانِيَّاتِ واللُّغة العربيَّة والنُّراثِ، كُليَّةُ الآدابِ-جامعَة عَنابَة، عَنابَة/الجزائر، ع2، ديسمبر 2006.
- مُصطفى الغلاييني: جامِعُ الدُّروسِ العربيَّة (المُوسَّعة الكاملة)، عُني بِمُراجَعَتِهِ وتنظِيمِهِ (د/إبراهيم قلاتي)، دارُ الهدى لِلطِّباعَة والنَّشرِ والتَّوزيع، عين مليلة/الجزائر، (د.ط)، 2013.
- مَهديّ المَخْزومي: في النَّحْو العربيّ، نَقْدٌ وتَوْجِيهٌ، منشورات دار الرائد العربيّ، بيروت/لُبْنان، ط2، 1986.

مستخلص

الجملةُ في اللغة العربية، قولٌ مُركَّبٌ من مُسنَدٍ ومُسنَدٍ إليه، وهذان الرُّكنان هما عُمدةُ الكلام، فهي والمُركَّبُ الإسناديُّ شيءٌ واحدٌ، ولا يُشترطُ فيما يُسَمَّى جملةً أو مُركَّبًا إسناديًّا أن يُفيدَ معنى تامًّا مُكتنِفًا بنفسه، كما يُشترطُ فيما يُسَمَّى كلامًا، فهو قد يكون تامًّا الفائدة ويُسَمَّى كلامًا، وقد يكون غير ذلك فلا يُسَمَّى كلامًا، وحينئذٍ يجوزُ إطلاقُ مُصطلحِ الجملةِ أو التركيبِ الإسناديِّ عليه.

والجملةُ من حيث أصلُ ما تبدأ به أو بحسبِ بنيتها اللَّفظيَّة، أي: بحسبِ صدرِ الجملةِ ولا عبرة بما تقدَّم عليها من حروفٍ فعليَّةٍ أو إسميَّةٍ. فالصَّورةُ الأساسيّةُ للجملةِ التي مُسنَدُها فعلٌ، أن يتقدَّم الفعلُ على المُسنَدِ إليه، ولا يتقدَّم هذا الأخيرُ إلا لِعرضٍ يفتضيه المقامُ. والصَّورةُ الأساسيّةُ للجملةِ التي مُسنَدُها اسمٌ، أن يتقدَّم المُسنَدُ إليه على المُسنَدِ، ولا يتقدَّم هذا الأخيرُ إلا لِعرضٍ يفتضيه المقامُ. وعليه، فالجملةُ الفعليةُ تدلُّ على الحدوث، وأما الجملةُ الإسميَّةُ فتدلُّ على الثبوت.

وتنقسمُ الجملةُ من حيثُ وظيفتها: ذاتِ المحلِّ وغير ذاتِ المحلِّ، وباعتبارِ الوصفِ: جملةٌ صُغرى وجملةٌ كبرى، وباعتبارِ النفيِّ والإثباتِ: جملةٌ منفيَّةٌ وجملةٌ مثبتةٌ.

ومن الثَّابت، أن مفهومَ الجملةِ لدى بعضِ قدامى النحويِّين العرب، كان مُلتبسًا بمفهومِ الكلام، ولم يكن بينهما فصلٌ في الإستعمال؛ فإنقسمَ النُّحاةُ فريقين: فريقٌ يستخدمُ مُصطلحَ الجملةِ والكلامِ على أساسِ الترادفِ، وفريقٌ ثانٍ لا يسوّي بين المُصطلحين في الإستعمال.

كلمات مفتاحية

العلاقةُ الإسناديةُ / المُسنَدُ / المُسنَدُ إليه / الجملةُ الفعليةُ / الجملةُ الإسميَّةُ / الجملةُ البسيطةُ / الجملةُ المُركَّبةُ / الجملةُ المنفيَّةُ / الجملةُ المثبتةُ.

Résumé

La phrase en langue arabe, est composée d'un Prédicat et d'un sujet, ces deux éléments constituent le pilier du discours, ainsi, la phrase et le Syntagme paradigmatique sont le même concept, qui ne nécessite pas de satisfaire un sens comme c'est le cas pour le discours, donc, s'il y a un sens, c'est un discours, sinon on peut l'appeler phrase ou syntagme paradigmatique. Selon ce par quoi elle commence, ou selon sa structure, la phrase peut être classée en deux catégories : La phrase nominale, et la phrase verbale. Concernant la phrase dont le prédicat est un verbe, la phrase verbale, sa structure stipule que le verbe est placé avant le sujet, qui ne se trouve avant le verbe que pour une raison spécifique dictée par le sens ; La phrase verbale indique une action. Concernant la structure de la phrase dont le prédicat est un nom, c'est le sujet qui est placé en premier avant le prédicat, l'inverse n'est valable que pour une raison liée au sens recherché ; La phrase nominale indique la constance. En terme de classification de la phrase, on peut la classer selon sa fonction, soit comme une phrase qui a une fonction, soit comme une phrase sans fonction, selon sa description, on peut la classer comme clause principale et clause subordonnée, et enfin selon l'affirmation ou la négation comme une phrase affirmative, ou une phrase négative. Il est connu que le concept de la phrase chez certains anciens grammairiens arabes était mélangé avec le concept du discours, les deux étaient utilisés sans distinction entre eux,

par la suite, certains grammairiens ont continué sur cette voie, tandis que d'autres ont différencié les deux terminologies.

Mots-clés

Le syntagme paradigmatic / Le prédicat / Le sujet / La phrase nominale / La phrase verbale / La phrase simple / La phrase complexe / La phrase affirmative / La phrase négative.

Abstract

The sentence in the Arabic language, is composed of a Predicate and a subject, these two elements constitute the pillar of speech, so, the sentence and the Paradigmatic Syntagma are the same concept, which does not require satisfying a sense as it is the case for speech, therefore, if there is a sense, it is a speech, otherwise we can call it sentence or paradigmatic syntagma. According to what it begins with, or to its structure, the sentence can be classified into two categories: The nominal sentence, and the verbal sentence. With regard to the sentence whose predicate is a verb, the verbal sentence, its structure stipulates that the verb is placed before the subject, which is found before the verb only for a specific reason dictated by meaning; The verbal sentence indicates an action. Concerning the structure of the sentence of which the predicate is a noun, it is the subject which is positioned first before the predicate, the reverse is only valid for a reason related to the desired meaning; the nominal sentence indicates the constancy. In term of classification of the sentence, we can classify it according to its function, either as a sentence which has a function, or a sentence without function, according to its description, we can classify it as principal clause and subordinate clause, and finally according to the affirmation or the negation as an affirmative sentence, or negative sentence. It is known that the concept of the sentence among some former Arabic grammarians was mixed with the concept of speech, both were used without distinction between them, thereafter, some grammarians continued on this path, while others have differentiated the two terminologies.

Keywords

The paradigmatic Syntagma / The predicate / The subject / The nominal sentence / The verbal sentence / The Simple sentence / The complex sentence / The affirmative sentence / The negative sentence.

